تحرير صناعة الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية وانعكاسات ذلك على الدول النامية(*)

أ. د. جبار محفوظ(**)

ملخص:

تحولت العديد من الاقتصاديات العالمية، ولاسيما المتقدمة منها، إلى اقتصاديات خدمية بكل المقاييس. إذ أصبحت قطاعات الخدمات المختلفة تشارك بقسط وافر في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل والتنمية الاقتصادية. لهذا تتطلب عملية تحرير القطاع المالي في البلدان النامية العناية الفائقة. في هذا الإطار نتناول في المبحث الأول من هذا البحث اتفاقية التجارة في الخدمات، على اعتبار أنها تكون إطار الخدمات المالية، بما في ذلك الأنشطة التي تغطيها الاتفاقية والالتزامات والضوابط المتعلقة بها. إذ تشتمل على بعض المظاهر الأساسية مثل النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، الأسلوب التدريجي في التحرير وغيره. نركز في المبحث الثاني أكثر على صناعة الخدمات المالية بدءاً بتحديد مفهومها وعلاقتها بتحرير حساب رأس المال وتطورها وأنماط توريدها. نتوسع بعد ذلك أكثر في الاتفاقية المتعلقة بالخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الأنشطة والتنظيم وتسوية المنازعات التي قد تنشب من فترة لأخرى بين الدول

(*) أجيز البحث بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨م.

(**) أستاذ التعليم العالي Professor of finance، متخصص في الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

الأعضاء. ختمنا البحث (المبحث الثالث) بدراسة الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية لعملية تحرير صناعة الخدمات المالية على الدول النامية، مظهرين أن على هذه الأخيرة، في الوقت الراهن، أن تتريث وتستعد للعملية أكثر. إذ اتضح أن مخاطر العملية ما زالت أعلى من فوائدها.

المختصرات:

م. ت.ع = منظمة التجارة العالمية.

ح. ر.م. = حساب رأس المال.

ن. م.ج. = الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة:

ترتكز فلسفة منظمة التجارة العالمية على مبدأ الميزة النسبية comparative advantage للدول الأعضاء، حيث تتوفر لكل دولة أو مجموعة من الدول بعض الخصوصيات والأسس والإمكانيات لا تتوافر لغيرها من الدول. إذ تسمح تلك الخصوصيات للدول المعنية بإنتاج سلع وخدمات بكميات أكبر وجودة أعلى وبتكلفة أقل، الشيء الذي يتيح لها التفوق على غيرها من الدول التي لا تتوافر لها تلك الميزات النسبية وتكون لها الحصة الكبرى من السوق. وبالمقابل تحصل الدول الأخرى على حصص أكبر في سوق سلع وخدمات أخرى تتوافر على الميزة النسبية فيها، وهكذا.. سيزيد ذلك بطبيعة الحال من انسياب السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال عبر الحدود، ولاسيما بعد إزالة الحواجز بمختلف أنواعها أمامها، أي بعد تحرير أسواقها في ظل منظمة التجارة العالمية World Trade Organization، حيث اشتملت اتفاقية منظمة التجارة العالمية (م. ت.ع) على مجموعة من الاتفاقيات الفرعية مثل اتفاقية تأسيس المنظمة نفسها، اتفاقية الملكية الفكرية، اتفاقية التعريفة الجمركية، اتفاقية الدعم والتعويض، اتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية التدابير الوقائية

وغيرها من الاتفاقيات الفرعية[1]. ولقد ازداد وزن صناعة الخدمات بصفة عامة وصناعة الخدمات المالية بصفة خاصة في الاقتصاديات الحديثة؛ الأمر الذي جعلها محل اهتمام الباحثين وصناع القرار على حد سواء.

أ – أهمية البحث:

نظراً لصعوبة تحديد طبيعة المنتجات الخدمية ومحدودية دورها في الاقتصاد العالمي في السابق لم تشتمل الدورات الأولى لمنظمة الجات منذ ١٩٤٧ على أي اتفاقية حول هذا القطاع الذي ازدادت أهميته في العقود الأخيرة. لكن مع زيادة دور قطاعات الخدمات المختلفة، ولا سيما أنها تحتوي على أنشطة حيوية وأساسية بالنسبة لكل اقتصاد مثل أنشطة البنوك وأسواق رؤوس الأموال والتأمين والإنشاء والتعمير والصحة والتعليم والسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمهن الحرة (المحاماة، المحاسبة والتدقيق، والاستشارات،..) وغيرها من الخدمات، ازداد الاهتمام بها من قبل الدول الفاعلة في الاقتصاد العالمي وازدادت الحاجة إلى تنظيمها ضمن اتفاقيات م.ت.ع. كان ذلك انطلاقاً من مبدأ أن حماية الأنشطة الخدمية بإجراءات تفضيلية وحمائية، شأنها في ذلك شأن السلع المتبادلة، قد يؤدي إلى تشوهات distortions لا تخدم الطرفين؛ أي المصدر والمستورد للخدمات المعنية. ذلك أن التحرير في أي

(١) عقدت ٨ جولات تحت مظلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية GATT منذ الحرب العالمية الثانية هي: جولة جنيف التي شاركت فيها ٢٣ دولة ودخلت حيز التطبيق في ١٩٤٨. جولة آنسي، ١٩٤٩، ١٣ دولة. جولة توركاي، ١٩٥١، ٣٨ دولة. جولة ديلون، ١٩٦٢، ٢٦ دولة. جولة كينيدي، ١٩٦٧، ٦٢ دولة. جولة طوكيو، ١٩٧٩، ١٠٢ دولة. وأخيراً جولة يورغواي ١٩٩٣، ١٢٥ دولة. وبنهاية هذه الجولة الأخيرة تم الاستبدال بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية منظمة التجارة العالمية WTO وتم توسيع الاتفاقية لتشمل الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية لأول مرة. تلتها بعد ذلك اجتماعات مراكش ١٩٩٤، الدوحة ٢٠٠١، هونك كونغ ٢٠٠٥، وأخيراً لوكسمبورغ في ٢٠٠٦:
(www.en.wikipedia.org/wiki/General-Agreement-on-Tariffs-and-Trade)

مجال عادة ما يؤدي إلى توازن سوق تلك الخدمة أو المجموعة من الخدمات محل التحرير، ولا سيما في حالة توافر المستوى المطلوب من المنافسة والشفافية لمختلف الأطراف.

ب – إشكالية البحث

لقد ازداد عدد الشركات الغربية العاملة في حقل الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية بصفة خاصة، وتعددت منتجاتها وازدادت المنافسة الشرسة بينها، ولاسيما بعد عولمة الأنشطة المالية والانفتاح المالي الذي أبدته مختلف الدول في معظم أنحاء العالم؛ الأمر الذي أدى إلى تحرير القطاعات المالية على المستوى الدولي. وعليه، تكمن إشكالية هذه الدراسة في تعرف وزن صناعة الخدمات المالية في الاقتصاد العالمي وأثر تحريرها على الدول النامية.

ج – خطة البحث:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث. تناول الأول الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، التي تمت تحت مظلة م. ت.ع بهدف التحرير التدريجي لصناعة الخدمات ومن بينها الخدمات المالية. وقد عالج هذا المبحث الخدمات التي شملها التحرير والالتزامات والضوابط التي تحكم تلك الخدمات والتزام الدول الأعضاء بها، كالشفافية والمساواة في المعاملة وغيرها، بالإضافة إلى حرية النفاذ إلى الأسواق وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء. وركز المبحث الثاني على صلب الموضوع منتقلاً من الجانب العام إلى الجانب الخاص منه؛ أي صناعة الخدمات المالية، بما في ذلك الأنشطة الخدمية المالية التي شملها التحرير وعلاقة هذه الصناعة بحساب رأس المال للدول الأعضاء. كما عالج مسألة توريد الخدمات المالية وتطور تلك الخدمات مستعرضاً الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين الدول الأعضاء حول صناعة الخدمات المالية في نهاية سنة ١٩٩٧. وتعرض المبحث الأخير إلى إيجابيات تلك الاتفاقية وسلبياتها بالنسبة للدول النامية باعتبارها دولاً مستوردة لتلك الخدمات من جهة وتواضع قدراتها التنافسية في المجالات المالية من جهة أخرى.

المبحث الأول
اتفاقية التجارة في الخدمات

تعتبر الاقتصاديات المتقدمة اقتصاديات خدمية بكل المعايير؛ إذ بالإضافة إلى تعدد وأهمية القطاعات والأنشطة التي يشملها بند الخدمات – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – فهي تكون نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة وتشغل أعلى النسب من اليد العاملة. كما يعتبر قطاع الخدمات بمنزلة القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. كمثال على ذلك تسهم قطاعات الخدمات المختلفة بـ ٦٠٪–٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وتوفر تلك القطاعات حوالي ٦٠٪ من مناصب الشغل (حوالي ١١٠ ملايين منصب)، أي يشتغل عاملان اثنان في قطاع الخدمات من أصل كل ٣ عمال. وصدرت الولايات المتحدة ما مقداره ٢٦٣ مليار دولار واستوردت ما مقداره ٢٢٥ مليار دولار سنة ١٩٩٠ من الخدمات المالية(١). وربما هذا ما جعل الولايات المتحدة – بالإضافة إلى الميزة النسبية لها طبعاً في هذا المجال – تدفع بقوة نحو إخضاع التجارة الدولية في الخدمات لآليات النظام التجاري متعدد الأطراف، في حين سعت الدول النامية إلى إبقاء التجارة في الخدمات خارج هذا الإطار(٢).

ولقد عرفت الخدمات المرشحة للتحرير ضمن الاتفاقية العامة لـ م.ت.ع بأنها "كافة الخدمات مهما كانت طبيعتها أو مصدرها، باستثناء بعض الخدمات المتعلقة بالحكومة governmental authority(٣). وتهدف الاتفاقية العامة

---

(١) US Department of Commerce, in: Dominick Salvatore, International Economics, 4 th ed., Macmillan, 1990, p. 431.

(٢) المجدوب، أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، و
Lipke, Isabel, & Vander Stichele, Myriam, Financial Services in the WTO: License to Cash, WEED, 2003, (www.weed-online.org/publikationen/arbeitspapiere/index-alle.html?sorttyp=arbeitspapiere)

(٣) WTO, What is GATS, 1997, p.1, (www.gatswatch.org).

للتجارة في الخدمات General Agreement on Trade in Services أو كما تعرف اختصاراً بالجاتس GATS إلى التحرير التدريجي لصناعة الخدمات وإزالة كافة الحواجز أمام المنتجات الخدمية بالإضافة إلى فتح مختلف القطاعات أمام المنافسة والاستثمار الأجنبيين. أكثر من هذا تحاول الدول الأعضاء في م. ت.ع توسيع نطاق التجارة في مجال الخدمات التي تشملها الاتفاقية.

من الناحية التاريخية تم التوصل إلى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ضمن م. ت.ع في مراكش بالمملكة المغربية في ١٥/٠٤/١٩٩٤، ودخلت حيز التطبيق في ١ جانفي ١٩٩٥، حيث بلغ عدد الدول التي انضمت للاتفاقية ٩٨ دولة حتى تاريخ أكتوبر ١٩٩٩[١].

المطلب الأول
الأنشطة التي تغطيها الاتفاقية

جاءت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات نتيجة لدورة أورغواي التي استمرت من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣، وحددت القطاعات الخدمية التي شملها التحرير. إذ اشتملت على العديد من الأنشطة مثل الصحة والتعليم والتسويق والترويج والدعاية والبحوث العلمية ونقل التكنولوجيا والنقل (الجوي، البحري والبري)، والخدمات المالية التابعة للبنوك وشركات التأمين وهيئات توظيف الأموال، كما اشتملت على أنشطة مهمة أخرى كالسياحة والاستشارات وانتقال الأشخاص وغيره. ولقد كان لظهور الإنترنت الأثر الحسن على توسع تلك الخدمات لتشمل البنوك الإلكترونية والمعالجة الصحية بالتلفزة والتعليم عن بعد (e-banking, tele-health and learning).

ويرى البعض أن عملية تحرير هذه الأنشطة تختلف عن عملية تحرير تجارة السلع في أنه في حالة الخدمات لا توجد تعريفات جمركية أو حصص

(١) WTO, Which Countries Participate? 1997, p.1, (www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm)

كمية أو غيرها من القيود الجمركية. بل ما يحكم تجارة الخدمات هو القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها الدول. ولقد انصب اهتمام المتفاوضين في جولة أورغواي على بحث هذه القوانين والإجراءات والاتفاق على تخفيفها أو إلغائها للوصول إلى تحرير التجارة في تلك الأنشطة(١).

المطلب الثاني
الالتزامات العامة والضوابط

تمحورت جل الالتزامات حول تحرير الأنشطة الخدمية انطلاقاً من المساواة في المعاملة بين مقدمي الخدمات المختلفة، سواء كانوا وطنيين أم أجانب. ويمكن تلخيص تلك الالتزامات والضوابط فيما يلي(٢):

* **معاملة الدولة الأولى بالرعاية: تجبر المادة الثانية من الاتفاقية العامة الأعضاء في م. ت.ع على معاملة جميع الخدمات وموردي الخدمات من مختلف الدول بالمعاملة نفسها ودون تمييز. ويجيز هذا المبدأ، الذي يعرف بـ** MFN Treatment**، طلب استثناءات من مجلس التجارة في الخدمات، الذي يراجع الظروف التي منحت على أساسها الاستثناءات المعنية كل ٥ سنوات. وفي كل الأحوال لا تمنح الاستثناءات لمدة تزيد على الـ ١٠ سنوات.**

* **الشفافية:** يقضي هذا المبدأ بأن تنشر الدول الأعضاء جميع المعلومات والتدابير والتشريعات المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو تلك التي تؤثر فيها، بما

---

(١) شومان، عدنان شوكت، اتفاقيات الجات الدولية: الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل، دمشق، ١٩٩٦، ص. ٨٥.

(٢) العديد من المراجع منها:

– عبد العزيز، سمير محمد، التجارة العالمية والجات ٩٤، الطبعة ٢، مطبعة الشعاع، ١٩٩٧، ص. ٣١٩ وما بعدها،

– شومان، ع. ش.، مرجع سابق، ص ٨٧ وما بعدها، و:

WTO, What is the Main Purpose of the GATS, p. 2, (www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm)

في ذلك الاتفاقيات الدولية. كما أنهم مطالبون بإخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي تعديل في تلك التشريعات من شأنه أن يؤثر على الأنشطة الخدمية. تشترط الاتفاقية أيضاً إنشاء مراكز للاستعلام enquiry points في غضون سنتين من سريان اتفاقية م. ت.ع، حيث تستجيب لطلبات الأعضاء الآخرين فيما يتعلق بتلك التشريعات أو تعديلها أو أي مسألة أخرى تتعلق بالقطاعات الخدمية.

* **مشاركة الدول النامية:** جاءت الإشارة إلى الدول النامية، باعتبارها مستورداً صافياً للخدمات، وتجارتها الخدمية في ديباجة الاتفاقية وعولجت في المادة الرابعة منها، حيث ألزمت الاتفاقية الدول المتقدمة تعزيز قدرات الدول النامية في مجال تجارة الخدمات، ولا سيما ما يتعلق بـ[١]:

- تعزيز القدرات الخدمية المحلية domestic services capacity وكفاءتها وتنافسيتها وتزويدها بالتكنولوجيا الضرورية لذلك.
- تمكينها من الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات information networks.
- تحرير الأسواق في القطاعات ذات الأهمية التصديرية export interest للدول النامية.

ونظرا لتواضع إمكانيات الدول النامية في مجال الخدمات بصفة عامة وانخفاض كفاءتها ومن ثم قدراتها التنافسية فقد ألزمت الاتفاقية الدول المتطورة إنشاء نقاط اتصال في غضون السنتين المواليتين لإنشاء م. ت.ع بغرض تيسير وصول موردي الخدمات من الدول النامية إلى المعلومات ومنها إلى الأسواق. كما أشارت المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية إلى إمكانية تحرير الدول النامية لتجارتها في الخدمات ضمن أهداف السياسة الوطنية، سواء كان ذلك على المستوى الكلي أم على مستوى كل قطاع. كما أعطت لها مرونة في تحرير

(١) WTO, What is the Main Purpose of the GATS, p.3, (www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm)

بعض القطاعات دون أخرى وبعض الأنواع من المعاملات transactions دون أخرى، وبصورة تدريجية وبأخذ وضعية موازين مدفوعاتها بعين الاعتبار. في الأخير أشارت الاتفاقية إلى أنه على سكرتارية م. ت.ع أن تقدم إعانات فنية لتلك الدول مركزة في كل الأحوال على الدول الأقل نمواً.

* **القواعد والإجراءات المحلية:** تتمثل في القواعد والإجراءات والتشريعات التي تنظم تجارة الخدمات داخل البلد العضو وكذا شروط ممارستها من قبل موردي الخدمات الأجانب. من الأمثلة عن الأحكام المنظمة للتجارة الدولية للخدمات على الصعيد الوطني تحديد أسلوب استصدار التراخيص اللازمة لتوريد الأجانب للخدمات إلى أراضي عضو آخر. كما تلزم الاتفاقية إخطار المورد الطالب للترخيص إذا كان طلبه مستوفياً للشروط المطلوبة وذلك في فترة معقولة.

كما يحرص مجلس التجارة في الخدمات (المادة السادسة) على ألا تتحول تلك الشروط والضوابط الوطنية إلى عوائق غير ضرورية للتجارة في الخدمات، وذلك بجعل تلك الضوابط موضوعية ونزيهة وشفافة. وعليه تحاول الاتفاقية تحقيق التوازن بين حق الدول في وضع القواعد والإجراءات التي تتماشى وسياساتها الوطنية وبين عدم جعل تلك القواعد والإجراءات ذريعة أو عائقاً أمام الأجانب لدخول أسواقها الخدمية ومن ثم إعاقة المنافسة الدولية.

* **الاعتراف بشهادات التعليم والخبرة:** يقضي هذا المبدأ بأن يعترف البلد المستقبل للخدمة بكفاءة المورد الأجنبي للخدمات وخبرته وشهاداته، سواء بصورة تلقائية أو عن طريق التنسيق مع سلطات البلد المستقبل. وإذا ما تم الاعتراف عن طريق المفاوضات، فإن على البلد المعني أن يتيح الفرصة أمام بقية الأعضاء للمشاركة في المفاوضات نفسها، ويخبر مجلس التجارة في الخدمات بذلك. كما يجب على البلدان الأعضاء إخطار هذا الأخير بجملة قواعد الاعتراف المعتمدة أو أي تعديل جوهري فيها أو أي إجراءات جديدة، وذلك في غضون سنة من إنشاء م. ت.ع.

وكشأن القواعد والإجراءات المحلية التي سبق التعرض لها[١]، أكدت اتفاقية التجارة الدولية في الخدمات عدم استعمال الاعتراف بالشهادات والخبرة وسيلة للتمييز بين موردي الخدمات الأجانب في أثناء منح الرخص والإجازات؛ إذ دعت إلى تطبيق مقاييس ومعايير دولية في هذا المجال، الشيء الذي يسهل انسياب الخدمات بين الدول.

* **منع الاحتكار في مجال الخدمات:** تنص الاتفاقية أن على الدولة التي تمنح ترخيصاً لمورد واحد دون غيره من الموردين أن تخبر مجلس التجارة في الخدمات بذلك قبل ٣ أشهر من بدء تنفيذ تلك الحقوق الاحتكارية. وهذا يعني أن ذلك ممكن في الحياة العملية على الرغم من أنه غير مفضل. ويجب على المورد المحتكر exclusive supplier عدم استعمال مركزه الاحتكاري للتصرف بما يتعارض والالتزامات والتعهدات التي قطعها البلد المستقبل على نفسه. كما يمكن لمجلس التجارة أو أي عضو أن يطلب معلومات بشأن العمليات الاحتكارية وآثارها على الموردين الآخرين. بالإضافة إلى ذلك إذا ما لوحظ أن الممارسة الاحتكارية المعنية قد حدت من المنافسة، ومن ثم عاقت حرية التجارة في الخدمات وأضرت بعضو ما، يحق لذلك العضو المتضرر أن يطالب بتعويضات عما لحق به من أضرار من جراء تلك العمليات الاحتكارية.

* **المدفوعات والتحويلات الأجنبية:** في الحالة العامة ألزمت اتفاقية التجارة في الخدمات الدول الأعضاء بعدم فرض قيود على المدفوعات والتحويلات الدولية، إلا أنه سمح لهؤلاء الأعضاء بالتحلل المؤقت من التزاماتهم عندما يواجهون صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات أو تهديداً فعلياً بوقوع تلك الصعوبات. ويشترط في ذلك[٢]:

- عدم التمييز في المعاملة بين الأعضاء الآخرين.
- التوافق مع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي.

---

(١) انظر تفاصيل أكثر حول القواعد والإجراءات المحلية في الفقرة السابقة.

(٢) عبد العزيز، س. م، مرجع سابق، ص ٣٢٩-٣٣٠ (بتصرف).

- تجنب إلحاق الضرر غير الضروري بالمصالح التجارية والاقتصادية والمالية لأي عضو آخر.
- ألا تتجاوز ما هو ضروري لمعالجة الظروف المتعلقة بميزان المدفوعات.
- أن تكون مؤقتة وأن يتم تصفيتها على مراحل مع تحسن وضعية ميزان المدفوعات، ويجب على البلد المعني إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي قيود يفرضها على التحويلات أو المدفوعات الدولية أو أي تعديل فيها، كما يجب أن يتشاور مع لجنة قيود ميزان المدفوعات بشأن تلك القيود ولتقييم وضعية ميزان المدفوعات وتحديد الإجراءات التصحيحية البديلة في انتظار إزالة القيود بزوال أسبابها، أي زوال المصاعب التي يكون ميزان المدفوعات قد تعرض لها.

* **المشتريات الحكومية:** تكتسي مشتريات الحكومة مما تحتاجه من خدمات طابعاً خاصاً على أساس أنها ذات طبيعة سيادية. لهذا فتحرير مثل هذه الخدمات يثير الكثير من الحساسيات بين الدول الموردة والمستقبلة لتلك الخدمات. ونتيجة لمحاولة إدراج هذا النوع من الخدمات في الاتفاقية المتعلقة بالتجارة العالمية في الخدمات GATS تم الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء بشأن هذا النوع من المشتريات، وذلك خلال سنتين من إنشاء م. ت.ع. وفي انتظار ذلك يلاحظ أن الخدمات الموردة للحكومات تلقى معالجة خاصة شرط ألا تشترى بغرض إعادة بيعها أو استعمالها في توريد خدمات أخرى بهدف إعادة البيع أيضاً.

* **الاستثناءات العامة والأمنية:** تتمثل الاستثناءات العامة في تلك الإجراءات التي يتخذها العضو من أجل حماية[1]:

- الآداب العامة والنظام العام public moral & public order.
- حياة الأفراد والحيوانات والنباتات والمحافظة على الصحة العمومية.

(١) WTO, What is the Main Purpose of the GATS, p.4, (www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm)

- التوافق والامتثال compliance للقوانين التي لا تتعارض مع الاتفاقية المتعلقة بالخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بـ:
  - الغش والاحتيال.
  - حماية خصوصيات الأفراد كالبيانات الشخصية والحسابات.

كما تجبر الاتفاقية جميع الأعضاء على اتخاذ تدابير لتحقيق الفاعلية في جمع الضرائب المباشرة على الخدمات وموردي الخدمات، أو لمنع الازدواج الضريبي.

أما ما يتعلق بالاستثناءات الأمنية فلم يلاحظ أن الاتفاقية تطلب من أي عضو أن ينشر معلومات تتعارض مع مصالحه الأمنية الأساسية. كما يمكن لأي عضو أن يتحفظ على توريداته للمؤسسات العسكرية أو في فترات الحروب أو الطوارئ.

* **التكامل الاقتصادي:** تجيز اتفاقية التجارة في الخدمات (المادة الخامسة) للدول الأعضاء الدخول في اتفاقيات إقليمية وجهوية أخرى بهدف تحرير التجارة في الخدمات بشرط إزالة جميع أنواع التمييز بين الأعضاء الموردين للخدمات. كما يطلب مراعاة الوضعية الخاصة للدول النامية الأعضاء في تلك الاتفاقيات الإقليمية والجهوية، بما يخدم متطلبات التنمية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من الأمثلة الحية على صيغ التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتوافر على اتفاقية خاصة بالخدمات ضمن الاتحاد، كما يعتبر توسيعه إلى دول أعضاء آخرين بمنزلة تعديل في الاتفاقية المعنية. لهذا تلزم اتفاقية التجارة في الخدمات الأعضاء إخطار مجلس تجارة الخدمات بتلك الاتفاقيات وكذا تعديلها. كما يحق لذلك المجلس إنشاء فريق عمل لدراسة الآثار التي من الممكن أن تحدثها مثل تلك الاتفاقيات الإقليمية على أعضاء الاتفاقية في تجارة الخدمات التابعة لـ م. ت.ع.

في الأخير يمكن القول إن م. ت.ع، – في شقها الخاص بالخدمات – حاولت أن تضبط مختلف الالتزامات المطلوبة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحرير قطاع الخدمات المختلفة، بما يضمن حقوق جميع الأعضاء، بما في ذلك

الدول النامية. كما حاولت تصور الحالات الخاصة واستثناء الكثير من الأنشطة والمعاملات الخدمية ذات السيادة.

المطلب الثالث
النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية

نصت الاتفاقية في المادتين ١٦ و٢١ من الجزء الثالث على مبدئي الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية market access & national treatment، وعلى إجراءات تنفيذهما؛ إذ يقضي مبدأ النفاذ إلى الأسواق في أثناء توريد الخدمات بأن تعامل الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك المدرجة في جدول الالتزامات المقدم من العضو المستقبل(١). وعليه لا يجوز لهذا الأخير أن يقوم بـ:

- الحد من إجمالي قيمة العمليات والصفقات الخدمية أو عددها في شكل حصص.
- تحديد مجموع عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يتم توظيفهم في قطاع الخدمات.
- اشتراط توريد الخدمات من خلال أنواع معينة من الشخصيات القانونية أو المشاريع المشتركة.

(١) جدول الالتزامات services schedule أو جدول التنازلات كما يعرف في بعض الأدبيات هو قائمة التعهدات التي يلتزمها العضو بموجب اتفاقية الخدمات ويحدد فيها الخدمات التي يضمن فيها مبدأ النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية لمورديها، أي القطاعات التي يرغب العضو في تحريرها. كما يحدد الإطار الزمني لتنفيذ الالتزامات وموعد سريانها. يمكن للعضو أن يعدل جدول التزاماته بعد إخطار مجلس التجارة في الخدمات (المادة ٢١ change of the country lists)، على أنه إذا انجر عن التعديل الإضرار بمصالح أحد الأعضاء الآخرين أن يتم تعويضه عن الضرر بالمفاوضات، وإذا تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى التحكيم.

- وضع قيود خاصة لمشاركة رأس المال الأجنبي من خلال تحديد نسبة مئوية قصوى للملكية الأجنبية للأسهم أو قيمة إجمالية للاستثمارات الأجنبية.

أما من ناحية المعاملة الوطنية فتنص اتفاقية التجارة في الخدمات أن يتعهد العضو بمعاملة موردي الخدمات معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يوفرها لنظرائهم من الموردين الوطنيين.

ما لوحظ في الواقع بعد توقيع المعاهدة هو أنه في حين اشتمل جدول الالتزامات لبعض الدول على ما يزيد على ١٢٠ خدمة (من أصل ١٦٠ المعدة من قبل م. ت.ع)، والتي شملها مبدأ النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، نجد اقتصار جداول التزامات دول أخرى على عدد قليل نسبياً من الخدمات المرشحة للتوريد[١].

المطلب الرابع
أسس التحرير التدريجي للخدمات

خصص الجزء الرابع من الاتفاقية لكيفية تحرير تجارة الخدمات، ولا سيما التدرج progressive liberalization في توسيع مبدأ النفاذ إلى الأسواق، الذي سبق التعرض له، وذلك بما يتماشى وظروف البلد المعني وأوضاع التنمية فيه. إذ نصت الاتفاقية على أن تدخل الدول الأعضاء في سلسلة من المفاوضات بعد ٥ سنوات من انطلاق م. ت.ع بغرض رفع مستوى التحرير التدريجي لمختلف قطاعات الخدمات. على أن تراعى أيضاً الوضعية الخاصة للدول النامية لضعف قدراتها التنافسية وتدني كفاءتها في تلك القطاعات.

وتتيح الجولات التفاوضية المتتالية فرصة تطوير جداول الالتزامات ومناقشة تعديلها والإضافة إليها إن وجدت. كما تتيح تحديد الإجراءات المتعلقة بتحرير القطاعات الخدمية من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف؛ الشيء الذي يرفع من عدد الالتزامات ويوسع من مجال التحرير (المادة ١٩).

(١) WTO, What is the Main Purpose of the GATS, p. 3, (www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm)

المطلب الخامس
تسوية النزاعات وإنشاء مجلس الخدمات

يعتبر التشاور بين الأعضاء حول الادعاءات والشكاوى من الركائز الأساسية لتسوية النزاعات والخلافات التجارية؛ إذ يسمح التشاور بتوضيح الأسباب التي أدت بعضو من الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات المعنية بالنزاع. لذا تؤكد المادة ٢٢ من اتفاقية الخدمات أن ينظر كل عضو "بعين العطف" للعضو الآخر ولا يفوت أي فرصة للتشاور حول أي أمر يتعلق بتطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات(١). ويمكن لمجلس التجارة في الخدمات أو جهاز تسوية المنازعات أن يسهم في بث روح التشاور بين الأعضاء، بحكم توافر حسن النية لدى الأطراف المتنازعة، الشيء الذي يساعد على تخفيف أو إزالة الآثار الناجمة عن أي إجراء اتخذه عضو ما وأضر بعضو آخر. وفي حالة فشل التشاور والتفاهم في التوصل إلى حل مرض للطرفين ونفاذ جميع الفرص المتاحة أمام كل من مجلس التجارة وجهاز تسوية المنازعات يمكن اللجوء إلى القواعد والإجراءات العامة التي تحكم تسوية المنازعات أو إلى التحكيم.

أما مجلس التجارة في الخدمات فقد تم إنشاؤه على غرار مجلس التجارة في السلع التابع، هو الآخر، إلى م. ت.ع. فهو يتألف من جميع أعضاء المنظمة، حيث ينتخبون رئيساً مهمته الأساسية تطبيق اتفاقية الخدمات. فيتلقى الإخطارات المنصوص عليها في جداول الالتزامات وتعديلاتها وطلبات المعلومات في حالات سوء استعمال الحقوق الاحتكارية وإخطارات الأعضاء المتعلقة بالاعتراف وشروط التراخيص وغيرها من المهام. بصفة عامة يعمل على تحرير تجارة الخدمات وانسيابها بين الدول الأعضاء دون عوائق.

---

(١) للتوسع في القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية النزاعات ارجع إلى:
عبد الغني، مصطفى، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٩، الملحق رقم ٢.

المبحث الثاني
صناعة الخدمات المالية

أصبحت الخدمات المالية تؤدي دوراً أساسياً في جميع الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. إذ نادرا ما يصادفنا قطاع لا يعتمد بشكل أو بآخر على القطاع المالي. بالموازاة مع ذلك ازدادت تجارة الخدمات المالية بسرعة في العقود الأخيرة، ولا سيما فيما بين الدول المتقدمة. فالانفتاح الاقتصادي والمالي الذي شهده ويشهده العالم وتحرير الأنشطة المالية في عدد لا يستهان به من اقتصاديات العالم، بما في ذلك الاقتصاديات النامية والمتحولة transition economies، تزايد الإبداعات المالية وتحرير تجارة السلع والخدمات وكذا التطور التكنولوجي الهائل هي عوامل أسهمت إلى حد كبير في القفزة النوعية التي شهدتها تجارة الخدمات المالية في الاقتصاديات المعاصرة.

كما ازداد دور قطاع الخدمات المالية في توفير مناصب الشغل في الدول المتقدمة زيادة معتبرة، مما جعلها تستميت في دفع عجلة المفاوضات لسنوات طويلة وتذليل العقبات من أجل الحصول على اتفاقية تحرير تلك الخدمات، كما سيأتي فيما بعد. نفس الشيء تقريباً يمكن أن يقال عن دور الأنشطة المالية المختلفة في القيمة المضافة للاقتصاديات المتقدمة والنامية، حيث تطور قطاع الخدمات المالية تطوراً كبيراً، وبخطى متسارعة في العقود الأخيرة، حيث زادت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP للكثير من تلك الدول؛ الشيء الذي استدعى قيام مفاوضات والتوصل إلى اتفاقية عالمية حول هذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول
النطاق والتعريف

تراوح الخدمات المالية financial services التي شملتها اتفاقية الخدمات المالية من الأنشطة التقليدية للبنوك كاستقبال الودائع وإقراضها، إلى أعقد العمليات المالية المعاصرة، كما ورد في الملحق (٢) من اتفاقية الخدمات المالية. ويقسم البعض الخدمات المالية إلى نوعين أساسيين في حين يقسمها البعض

الآخر إلى ثلاثة أنواع رئيسية. ونظراً لتشعبها بشكل واسع سنعمد إلى التقسيم الأخير. أي تشمل الأنشطة الفرعية التالية[١]:

أ - **التأمين والأنشطة المتصلة به:** حيث يتكون هذا الفرع من الأنشطة التالية:
- التأمين المباشر على الحياة وبقية فروع التأمين كالتأمين ضد الحوادث.
- إعادة التأمين والتحويلات.
- الوساطة في التأمين كالسمسرة والوكالة.
- الخدمات المساعدة للتأمين كالخدمات الاكتوارية وتقييم المخاطر وتسوية المستحقات وإحصائيات التأمين.
- الخدمات الاستشارية للتأمين.

ب - **الخدمات المصرفية:** وتتكون من الأنشطة التالية:
- قبول الودائع والأرصدة،
- كافة أنواع القروض، بما في ذلك ائتمان المستهلك والائتمان العقاري والاستحصال export loan factoring وتمويل العمليات التجارية.
- التمويل التأجيري.
- كافة خدمات المدفوعات والتحويلات النقدية، بما في ذلك بطاقات الائتمان وإصدار الشيكات السياحية والكمبيالات والشيكات المصرفية والخصم والدفع والأوامر البنكية.
- الضمانات والالتزامات البنكية.

ج - **خدمات الأسواق المالية:** وهي أيضاً متعددة ومتشعبة، نذكر أهمها فيما يلي:
- الخدمات المتعلقة بالسوق النقدية كالتعامل بالأوراق التجارية والكمبيالات وشهادات الإيداع والشيكات والصرف الأجنبي.

---

(١) WTO, Financial Services Negotiations: The results of the financial services negotiations under the General Agreement on Trade in Services [GATS), 2003, p. 2, (www.wto.org/english/res-e/booksp-e/nonwtopub-e); and:
Lipke, Isabel, & Vander Stichele, Myriam, op, cit, p. 6-8.

- التعامل في الأسواق المالية للحساب الخاص أو لحساب العملاء، بما في ذلك التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات وأدوات مشتقة (العقود الآجلة، العقود المستقبلية، الخيارات، وعقود التبادل swaps)، الأوراق المالية القابلة للتحويل، الأدوات والأصول المالية الأخرى القابلة للتداول كالذهب ونحوه.
- المساهمة في إصدار وتوزيع جميع الأنواع من الأوراق المالية بغرض الاكتتاب والتوظيف وتوفير الخدمات المتصلة بذلك مثل الاستشارات.
- السمسرة والوساطة.
- أدوات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
- إدارة الأصول كإدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية والصناديق الجماعية للاستثمار (صناديق المعاشات وصناديق الاستثمار)، وحراسة أموال المودعين وما شابه ذلك من خدمات.
- التسوية والمقاصة.
- توفير ونقل ومعالجة المعلومات المالية والبرامج الآلية software المتعلقة بالخدمات المالية.
- الخدمات الاستشارية وخدمات البحوث المتعلقة بالاستثمار، وكذا تقديم المشورة والإشراف على عمليات شراء الشركات وإعادة هيكلتها ومتابعة استراتيجياتها.

من القائمة السابقة يتضح أن الخدمات المالية متنوعة، ويصعب حصرها تحت عنوان أو شكل واحد. كما يلاحظ أنها تمس جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بجانب التمويل أو جانب التأمين أو غيرهما من الجوانب الحساسة، الشيء الذي يزيد من أهمية هذه الخدمات بالنسبة لأي اقتصاد[١].

(١) انظر تفاصيل قائمة الخدمات المالية التي تم التفاوض عليها في ظل م. ت.ع في:
- Kono, M., & others, Opening Markets in Financial Services and the Role of the GATS, WTO special Studies, 1997, in: (www.ppl.nl/hugo/wtobibliography-gatsgeneral.htm), and:
- www.wto.org/english/docs-e/legal-e/26-gats

يبقى أن نشير إلى أن الاتفاقية سمحت للدول الأعضاء بأن تعدل أو تحسن أو تستبعد من جدول التزاماتها بعض الخدمات المالية من عملية التحرير، نظراً لطبيعتها السيادية، كما هو الحال بالنسبة للعمليات التي يقوم بها البنك المركزي أو السلطة النقدية أو أي هيئة تشرف على السياسة النقدية للبلد المعني. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن سياسات أسعار الصرف والأنشطة المتعلقة بالضمان الاجتماعي وأنظمة المعاشات أو تلك الأنشطة التي تمارس لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستعمال مواردها المالية[١].

المطلب الثاني
حساب رأس المال

يتكون ميزان المدفوعات[٢] balance of payment لأي دولة من ٣ أجزاء أو حسابات رئيسية، هي:

- الحساب الجاري current account
- حساب رأس المال capital account
- حساب الاحتياطيات الرسمية أو كما يعرف بـ صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة net international reserves of monetary gold and liquid assets.

(١) Details are available in: Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 7.

(٢) عرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه "سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٩، ص. ٨٩]. كما عرف بأنه "بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة. أي ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه (عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، ١٩٩٦، ص ١٧٧).

ما يهمنا في هذا البحث هو الحساب الثاني فقط، أي حساب رأس المال ح. ر. م الذي له علاقة مباشرة بموضوع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية تحت مظلة م. ت.ع. على اعتبار أن الحساب الجاري يرصد المعاملات في السلع والخدمات غير المالية وأن الحساب الأخير يسجل صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية في أي سنة بهدف إجراء التسوية في ميزان المدفوعات، سواء كان عجزاً أم فائضاً.

أ – ماهية حساب رأس المال: يسجل هذا الحساب "التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم المالية الدولية لأمة ما، باستثناء تلك التغيرات التي تمس الاحتياطيات الرسمية. وتتمثل المعاملات الرأسمالية في التدفقات الداخلة أو المستوردة inflows والتدفقات الخارجة أو المصدرة outflows، سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل[١].

وعليه، فحساب رأس المال هو ذلك الجدول الذي يرصد جميع المعاملات والتدفقات في رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن سنة والطويلة الأجل التي تزيد على ذلك. وتتمثل التدفقات الأولى في تلك الأموال التي تنتقل من دولة لأخرى بغرض التوظيف في أذونات الخزينة أو سندات الحكومة أو للمضاربة والاستفادة من فروق الأسعار في العملات أو ما يعرف بالأموال الساخنة hot money، وتلك الأموال التي تودع في البنوك في البلد المعني أو في الخارج، وكذا عمليات الدفع التي تحدث يومياً تقريباً بسبب انتقال الملكية ownership من مواطني دولة ما إلى مواطني دولة أخرى. أو حتى بهدف البحث عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي أو الأمن والظروف الملائمة كالحد الأدنى من التضخم وأسعار الفائدة الأعلى وهكذا.

وتجدر الإشارة إلى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل الداخلة إلى بلد ما تسجل في الجانب الدائن من حساب رأس المال، في حين تقيد رؤوس الأموال الخارجة في الجانب المدين منه.

(١) Root, R. Franklin, International Trade and Investment, 4 th ed., 1978, p. 245.

أما رؤوس الأموال طويلة الأجل فتتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض طويلة الأجل وخدماتها، ويضيف البعض إليها الاستثمارات في المحافظ المالية[١]. والاستثمار الأجنبي المباشر FDI هو مجموع تلك الاستثمارات التي تتم ضمن شركات تعمل في بلد ما لكن تدار فعلياً من طرف مستثمرين تابعين لبلد ثان؛ أي هي استثمارات تابعة لأجانب بصورة مباشرة ويتحملون نتائجها من أرباح وخسائر. يشمل هذا الشكل الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العادية والفروع المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، التي تنتج سلعاً وخدمات متعددة ومتنوعة. ولقد تسارعت التدفقات الدولية في شكل استثمارات مباشرة إلى الدول النامية خلال التسعينيات من القرن الماضي واتسمت بالتذبذب والانخفاض في النصف الأول من هذه العشرية، (انظر الجدول القادم).

جدول رقم ١: تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مختلف جهات العالم

الوحدة: مليار دولار

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣*
شرق آسيا والباسيفيك	٤٤	٤٨	٥٥	٥٤
أوروبا ووسط آسيا	٢٩	٣٢	٣٣	٢٧
أمريكا اللاتينية	٧٧	٧٠	٤٥	٣٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢	٦	٣	٢
جنوب آسيا	٣	٥	٤	٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٦	١٤	٨	٩
المجموع	١٦٢	١٧٥	١٤٧	١٣٣

* estimates
Source: OECD, Direct Investment Database, 2002.

(١) Root, R.F., op. cit,, p. 247.

ما ميز التدفقات الدولية المباشرة هو التركيز الشديد، حيث توجه معظم تلك المبالغ إلى عدد محدود من البلدان تمثلت أساساً في الصين والمكسيك والهند والبرازيل، ولم يتوجه منها إلا القليل جداً لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتتمثل القروض طويلة الأجل في رؤوس الأموال المتدفقة من البلدان المختلفة نحو بلدان أخرى، التي قد تكون خاصة أو عامة (حكومية) أو تابعة للمؤسسات النقدية والمالية الدولية المعروفة مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، في حين تتمثل الاستثمارات في المحافظ المالية portfolio investment في شراء المواطنين من بلد ما أسهماً وسندات مصدرة في بقية البلدان أو شراء الأجانب للأوراق المالية المصدرة في ذلك البلد، وهكذا. وتتميز هذه التوظيفات بانعدام السيطرة والإشراف الفعليين للمستثمرين على توظيفاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن "القروض الرأسمالية الأجنبية وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج، وكذلك الاستثمارات التي يأتي الأجانب لإقامتها برؤوس أموالهم مباشرة، تسجل جميعاً في الجانب الدائن من حساب رأس المال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق إلى داخل البلد. والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب وأقساط سدادها وأقساط سداد القروض الأجنبية من طرف المواطنين أو الحكومة وكذلك الاستثمارات المباشرة لهؤلاء المواطنين أو الحكومة في دول أجنبية، تسجل جميع هذه التدفقات إلى الخارج في الجانب المدين من ذلك الحساب[١]".

خلاصة القول إن حساب رأس المال هو ذلك الجدول الذي يعكس التغير في دائنية ومديونية الدولة المعنية للعالم الخارجي[٢].

---

(١) عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢) انظر تفاصيل أخرى في: سعيد النجار، التجارة الدولية في: حاتم، سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٩، ص ١٠٧.

ب – تحرير حساب رأس المال: تعتبر عملية تحرير حساب رأس المال من الأمور المثيرة للجدل controversial issues؛ لارتباطها بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي. إذ يرى مؤيدو تحرير حركة رؤوس الأموال أن العملية ستكون مفيدة لكل من البلد المقرض والبلد المستقبل على أساس أن لرؤوس الأموال الأثر نفسه الذي يحدثه تحرير التجارة في السلع والخدمات وأن عملية التحرير هذه تؤدي إلى التخصيص الكفء لمصادر التمويل على المستوى الدولي. هذا يعني إزالة التشنجات distortions، التي ترتبط بفرض الرقابة على حركة رؤوس الأموال، التي قد تؤدي إلى توجه تلك الأموال إلى القطاعات التي لا تتوافر فيها الدولة على ميزة تنافسية comparative disadvantage(١). بينما يرى المعارضون لتحرير حركة رؤوس الأموال أن العملية تضر أكثر مما تنفع الطرفين، ويطرحون التساؤلات التالية(٢):

- هل يعد تحرير التجارة وتحرير حركة رؤوس الأموال عمليتين متشابهتين في زيادة الرفاهية الاجتماعية؟ وما الشروط الواجب توافرها لتعظيم المنافع؟
- ما طبيعة العلاقة بين تحرير حساب رأس المال والأزمات الاقتصادية؟
- لماذا تحدث مثل تلك الأزمات في الدول النامية أكثر مما تحدث في الدول المتقدمة؟
- هل يساهم تحرير رؤوس الأموال في النمو الاقتصادي على الأمد الطويل، الذي يمكن أن يعوض الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي اللذين عادة ما يصاحبان تحرير حساب رأس المال؟

---

(١) Brecher & Diaz-Alejandro, in: Eichengreen, Barry, Capital Account Liberalization: What Do Cross-Country Studies Tell Us? The World Bank Economic Review?, Vol. 15, Nº 3, 2001, p. 342.

(٢) Singh, Ajit, Capital Account Liberalization, Free-long Term Capital Flows, Financial Crises and Economic Development, ESRC Centre for Business Research, University of Cambridge, Working Paper Nº 245, Dec. 2002, p. 1.

في هذا الإطار يحاول معارضو تحرير حساب رأس المال إظهار الجوانب السلبية لهذه العملية مركزين في ذلك على أثر تحرير التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل على الدول النامية، كما سنرى فيما بعد. كما يفرقون في ذلك بين تحرير كل من التدفقات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، سواء كانت في شكل استثمارات محفظية أم استثمار أجنبي مباشر FDI.

ويمكن تصنيف الدراسات السابقة المتعلقة بتحرير حساب رأس المال إلى نوعين أساسيين: نوع قام به كل من (Dooley 1996; Williamson & Mahar 1998; Cooper 1999; Edwards 1999 and Neely 1999)، حيث ركزوا جميعاً، إلى حد ما، على عملية تحرير حساب رأس المال وآثار ذلك على مختلف الاقتصاديات. بينما تركز النوع الثاني على حالات عملية تم فيها وضع قيود restrictions على العمليات المتعلقة بـ ح. ر. م، حيث قام كل من Reinhart & Smith 1998 بدراسة حالات البرازيل سنة ١٩٩٤، والشيلي ١٩٩١، وكولومبيا ١٩٩٣، وجمهورية التشيك ١٩٩٥، وماليزيا ١٩٩٤، ثم من طرف كل من Edison & Reinhart سنة ١٩٩٩، وخصت كلاً من البرازيل ١٩٩٩، وماليزيا ١٩٩٨، وإسبانيا ١٩٩٢، وتايلاند ١٩٩٧، ولم تتمكن معظم تلك الدراسات من الجزم حول النتائج المتوصل إليها سواء من تحرير ح. ر. م أو وضع قيود عليه(١).

يبقى أن نشير إلى أن من الأمور المهمة المتعلقة بـ ح. ر. م هو كيفية قياس درجة تحرير هذا الأخير. لقد ورد في بعض الدراسات أن ٣ مداخل أو معايير قد استعملت لهذا الغرض، وأعتقد أن أهمها هو مدخل التدفقات الفعلية actual flows، حيث تتمثل هذه الأخيرة – كما سبقت الإشارة إلى ذلك(٢) – في التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة. إذ استعملت النسبة بين تلك التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP بمنزلة مقياس لدرجة تحرير حركة رؤوس الأموال، ولا سيما ح. ر. م measuring capital account liberalization(٣).

---

(١) Singh, Ajit, op, cit, p. 1.

(٢) انظر ص ٢٠ من هذا البحث.

(٣) For more details see, Eichengreen, B., op. cit, pp. 343-346.

المطلب الثالث
أنماط توريد الخدمات المالية

غطت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، ٤ أشكال لتوريد الأنشطة الخدمية المختلفة، هي[١]:

أ - **التوريد عبر الحدود cross-border supply**: أي انتقال الخدمة من أرض بلد إلى أرض بلد عضو آخر. ويتميز هذا النمط بعدم وجود الطرف المورد للخدمة في البلد المستقبل لها. من الأمثلة على هذه الأنشطة خدمات البنوك وشركات التأمين ومكاتب الهندسة المعمارية، والمرسلة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني وغيره من الوسائل الحديثة.

ب - **الاستهلاك الخارجي consumption abroad**: إذ تنقل الخدمة من أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر، ولا يشترط في هذه الحالة أيضاً وجود المورد في البلد المستقبل. من الأمثلة على هذا النمط خدمات السياحة والفندقة والتمريض؛ حيث ينتقل السائح أو المريض لبلد آخر لتلقي الخدمة المعنية.

ج - **الوجود التجاري commercial presence**: وفيه تقدم الخدمة في البلد العضو عن طريق الحضور التجاري للمورد، أي يتميز هذا الشكل من توريد الخدمات بوجود المورد على أرض البلد المستقبل. من الأمثلة على هذا النمط الخدمات المقدمة بعد إنشاء شركات أجنبية أو فروع لها في أراضي البلد المستقبل، أي عن طريق التملك أو القرض الإيجاري leasing أو غيره من الأشكال.

د - **انتقال شخص طبيعي presence of a natural person**: وفيه تقدم الخدمة من طرف شخص طبيعي ينتقل إلى أراضي البلد المستقبل؛ أي يتميز هذا الشكل، هو الآخر، بحضور المورد على أراضي العضو المستقبل. من الأمثلة

(١) WTO, Scheduling of initial Commitments in Trade in Services GATS, 1997, p.1, www.en.wikipedia.org/wiki/General-Agreement-on-Tariffs-and-Trade

على هذا النمط الأنشطة المتعلقة بخدمات الخبرة والاستشارات والمحاسبة والتعليم؛ حيث ينتقل المعلم أو الطبيب أو المحاسب أو المستشار إلى بلد آخر لتقديم خدماته. وتركت الحرية للأفراد المتنقلين ضمن الاتفاقية فيما يتعلق بحصولهم على الجنسية والإقامة والوظيفة بصفة دائمة، حيث نظمت تلك الأمور في ملحق حركة الأشخاص الطبيعيين من اتفاقيات م. ت. ع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المتفاوضين حول الأنشطة الخدمية حاولوا تصور جميع الأشكال التي من الممكن أن يأخذها توريد الخدمات وانسيابها بين الدول الأعضاء؛ إذ وردت قائمة بمختلف الخدمات التي من الممكن أن يتم التفاوض حولها في القائمة المعروفة باسم قائمة الـ ١٢٠؛ أي "W/120 list". وترك الخيار للدول فيما يتعلق بالنمط أو الأنماط التي تنسجم وظروفها الخاصة.

المطلب الرابع
تطور صناعة الخدمات المالية واقتصاد الخدمات المالية

عرفت صناعة الخدمات المالية ثورة حقيقية في العشريتين أو الثلاث الأخيرة، وبالضبط بعد انهيار نظام بروتن وودس Breton Woods وما تبعه من تعويم للعملات الرئيسية في العالم. كان ذلك بمنزلة الخطوة الأولى لتحرير القطاع المالي وإعطاء دفعة قوية لأسواق رأس المال الدولية، الشيء الذي جعل ذلك القطاع بمنزلة القاطرة للاقتصاد العالمي كله. كما تميزت هذه الصناعة بالعديد من المميزات، أهمها[١]:

أ – **التوسع، الاندماج، التركيز وإبداع المنتجات:** إن توسع البنوك وبقية مقدمي الخدمات المالية على المستوى العالمي من جهة وتوسع الشركات العالمية وانتشارها في الدول الأجنبية وجنوحها إلى الاندماج من جهة ثانية، قد تطلب تطوراً هائلاً في الحياة المالية برمتها. ومع زيادة أنشطة الخدمات المالية بدأت المراكز المالية العالمية – مثل نيويورك، طوكيو، لندن وفرانكفورت – في

(١) Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 11-15.

الظهور لتؤدي دوراً ريادياً في تمويل الصفقات الدولية المتعددة، منطلقة في ذلك بالتجارة في القروض. بالإضافة إلى ذلك طورت البنوك من منتجاتها وخدماتها المالية عبر ظاهرة التنويع، ولا سيما في ميدان الاستثمارات البنكية investment banking.

يتمثل الجانب الآخر من تطور صناعة الخدمات المالية في تسنيد أو توريق securitization العديد من الأدوات المالية مثل الديون بصفة عامة والديون الخارجية بصفة خاصة، مما ساعد على تنويع المنتجات والخدمات المالية وتطور الأسواق المالية الدولية. من الإبداعات المالية الأخرى التي كان لها تأثير بالغ على صناعة الخدمات المالية هي المشتقات من اختيارات وعقود آجلة وعقود مستقبلية[١] وعقود مبادلة swaps وغيرها من المشتقات، خاصة بعد تحولها من أدوات لتغطية المخاطر المختلفة إلى أدوات استثمارية، شأنها في ذلك شأن بقية الأدوات المالية المتداولة في أسواق رأس المال الدولية[٢].

---

(١) تختلف العقود المستقبلية futures عن العقود الآجلة forwards في بعض الأمور الثانوية فقط. فالعقود المستقبلية هي نوع من أنواع العقود الآجلة النمطية؛ أي العقود المستقبلية هي جزء من العقود الآجلة. بالإضافة إلى ذلك يختلف العقدان في جملة من الخصائص، أهمها:

– تمتاز العقود المستقبلية بالتسوية اليومية للهامش، أي تتم تسوية مراكز الأطراف المتعاقدة يومياً بسعر العقود المماثلة التي تمت صفقات عليها في ذلك اليوم.

– تكاليف العقود المستقبلية من عمولة سمسرة وضرائب أقل من تكاليف العقود الآجلة لأن الأولى نمطية وتتداول في أسواق منظمة.

– تتداول العقود المستقبلية في أسواق منظمة، ومن ثم تترتب عليها مخاطر أقل، بينما تتداول العقود الآجلة في أسواق غير منظمة، ومن ثم تقلل حماية الأطراف المتعاقدة من مخاطر عدم التسديد.

– التخلص من التزامات العقود المستقبلية أسهل منه في العقود الآجلة.

انظر تفاصيل أكثر حول ذلك في:

Aftalion, Florin, Poncet, Patrice, Les Futures sur Taux d'Intérêt: Le MATIF, PUF, 1991, pp. 32 et s.

(٢) المشتقات هي شكل من أشكال العقود المالية financial contracts. الصفة الأساسية =

يبقى أن نشير إلى أن عمليات الاندماج التي سبقت الإشارة إليها وكذا عمليات الاستيلاء والضم في القطاع المصرفي بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة، قد زادت من تركيز القطاع، ووصل مستوى التداول في مختلف الأسواق إلى مبالغ خيالية.

ب – المستثمرون المؤسساتيون. هم فئة من الوسطاء استطاعت أن تجمع أموالاً ضخمة من الجمهور العريض من أفراد ومؤسسات وتوظيفها في الأسواق المالية حتى أصبحت من أهم المتعاملين هناك. تتكون هذه الفئة من البنوك وفروعها وشركات التأمين وصناديق المعاشات وشركات الاستثمار المتخصصة في توظيف الأموال باختيار الأدوات المالية والأسواق ذات المردود الأعلى والمخاطر الأدنى[١]. يتدخل هؤلاء المستثمرون في الأسواق المالية بشراء الأسهم والسندات وغيرها من المنتجات المالية المتاحة في الأسواق الوطنية والدولية، ومن ثم فهم فئة من المستثمرين في المحافظ المالية والمزودين الرئيسيين للأعوان الاقتصاديين برؤوس الأموال عبر تلك الأسواق. أدى ذلك إلى زيادة تركز رؤوس الأموال في يد فئة قليلة من المتعاملين الفاعلين في الأسواق المالية. فنسبة ما يتوفر عليه المستثمرون المؤسساتيون من أموال إلى الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا مثلاً هي ٣٨٪، وتتجاوز المرة والنصف من ن.م.ج للولايات المتحدة سنة ٢٠٠٢[٢].

التي تجمع بين كل تلك الأشكال هي أن تقييمهم يرتكز على أداة أخرى مثل الأسهم، القروض، العملات الأجنبية، أسعار الفائدة أو أي مشتقات أخرى،
[Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 13].

(١) de Brunhoff, Suzane et al., La Mondialisation Financière: Genèse, coût et enjeux, Syros, 1996, p. 208.

(٢) Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 14.

جدول رقم ٢: توزيع المستثمرين المؤسساتيين حسب بلد الانتماء ١٩٩٨
الوحدة: ٪ من المجموع العالمي

البلد	النسبة ٪	البلد	النسبة ٪
الولايات المتحدة	٥٠	هولندا	٣
اليابان	١٤	كندا	٢
بريطانيا	٩	لوكسمبورج	٢
فرنسا	٦	سويسرا	٢
ألمانيا	٥	آخرون	٧

Source: Lipke, I. & Vander Stichelle, M., op. cit., p. 14.

من الجدول السابق يلاحظ مدى سيطرة الولايات المتحدة على نشاط توظيف الأموال الجماعية، ومن ثم التفوق والقدرة التنافسية لمستثمريها المؤسساتيين.

ج – **الصناديق الخاصة للمعاشات:** تمتاز شعوب معظم الدول الصناعية بكونها شعوباً متقدمة في السن، الشيء الذي فجر نقاشاً واسعاً حول صناديق التقاعد وأنظمة المعاشات بصفة عامة. فنظام المعاشات يقوم أساساً على عقد ما بين الأجيال intergenerational contract، حيث يسهم الجيل الحالي الموجود في مناصب الشغل، أو القوى العاملة الحالية، في تلك الصناديق لكي يحصل الجيل السابق المتقاعد على حقوقه من رواتب وإعانات طبية وغيرها من المزايا المادية. من ناحية أخرى تتوفر تلك الصناديق على أموال ضخمة، تجمعت لديها عبر الأجيال، جذبت إليها المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب، بعد خوصصة بعضها جزئياً أو كلياً. لهذا أدت وما زالت تؤدي دوراً حيوياً في تنشيط الأسواق المالية وصناعة الخدمات المالية بصفة عامة.

يبقى أن نشير إلى أنه من ناحية اقتصاد الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية بصفة خاصة، فإن الاقتصاديات المتقدمة هي اقتصاديات خدمية، حيث يؤدي قطاع الخدمات – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – دوراً محورياً في الناتج

المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل وغيره من مؤشرات الاقتصاد الكلي. بالموازاة مع ذلك تسهم الخدمات المالية، باستثناء خدمات التأمين، بأكثر من ٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، بينما يسهم قطاع التأمين في ذلك بنسبة ٨٪. ويسهم في كل من سويسرا ولوكسمبورج بأكثر من ١٥٪ من ن. م. ج[١].

وتتفاوت الدول الصناعية نفسها في تجارة الخدمات المالية تصديراً واستيراداً. إذ ارتفعت صادرات سويسرا من الخدمات المالية بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ بـ ٣٢٪ وحققت فائضاً في ميزان هذه الخدمات مقداره ٨ مليارات دولار سنة ٢٠٠٠. لوكسمبورج، هي الأخرى، ارتفع فيها حجم التجارة في الخدمات المالية حتى أصبح يمثل ٦٠٪ من مجموع صادراتها من الخدمات للفترة نفسها. وهكذا بالنسبة للعديد من الدول الصناعية، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا. هذه الأخيرة – بحكم تفوقها في مجال الخدمات المالية – أصبحت تتوفر على أكبر مركز مالي في العالم[٢].

في النهاية يمكن القول إن صناعة الخدمات المالية قد قطعت أشواطاً مهمة من التقدم وتشعبت كثيراً وتضاربت فيها مصالح الدول الكبرى، الشيء الذي تطلب الوصول إلى اتفاقية عالمية تحكم وتنظم وتدير هذا القطاع الحيوي الاستراتيجي في ظل م. ت. ع، وهذا موضوع المطلب القادم.

المطلب الخامس

اتفاقية الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية

اتفاقية الخدمات المالية هي جزء من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement on Trade in Services والمعروفة اختصاراً بالجاتس

(١) Kono, M., and others, op cit, 1997, p. 10, and: Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 15-16.

(٢) Kono, M., and others, op. cit, p. 10 & Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 15-16.

GATS، التي سبق التعرض لها في المبحث الأول من هذه الدراسة؛ إذ تنظم تلك الاتفاقية تجارة الخدمات بصفة عامة. تم التوصل إلى اتفاقية الخدمات المالية في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧ ودخلت حيز التنفيذ في ١ جانفي ١٩٩٩.

وعلى اعتبار أنها جزء من الاتفاقية العامة التي تنظم تجارة الخدمات فإن المبادئ العامة الواردة في هذه الأخيرة تنطبق على التجارة في الخدمات المالية، والتي سبقت الإشارة لها[١]، وهي:

- معاملة الدولة الأولى بالرعاية.
- ترتيب الخدمات وفقاً لأنماط التوريد.
- استثناء الأنشطة الخدمية ذات العلاقة بالسيادة، كتلك المتعلقة بالبنك المركزي، السياسة النقدية.
- إجراء التحكيم في حالة المنازعات.
- الحق في اتخاذ إجراءات احترازية.
- استثناءات أخرى، كما هو الحال عند إبطال المبدأ الأول من هذه القائمة في حالة التكامل الاقتصادي الجهوي.
- عدم العودة إلى الوراء في مجال التحرير، بمعنى أن المستوى والمجالات التي سبق تحريرها لا يمكن الرجوع للتفاوض بشأنها واعتبارها أمراً مكتسباً.

كما يتم توريد الخدمات المالية في إطار م. ت. ع، كما سبق أن تعرضنا، بأربعة أنماط هي نفسها أنماط توريد الأنشطة الخدمية بصفة عامة. بالإضافة إلى ذلك تنطبق العديد من الالتزامات والضوابط التي جاءت بها الاتفاقية العامة على الأنشطة والخدمات المالية مثل الشفافية والتحرير التدريجي وتسوية المنازعات وغيرها من المبادئ.

أ – تطور المفاوضات حول الخدمات المالية: عند نهاية جولة يورغواي في ١٩٩٣ لم تتوصل الدول المشاركة إلى أي اتفاق بشأن مجموع الأنشطة

(١) انظر المطلب الثاني من المبحث الأول من هذه الدراسة.

والقطاعات الخدمية ومن بينها الخدمات المالية؛ إذ توصل المشاركون إلى بعض الالتزامات الخاصة لضمان النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، لكنها لم ترق إلى أن تصبح اتفاقية كاملة في مجال الخدمات المالية. عندئذ أعطي الأعضاء مهلة أخرى إلى ٣٠ جوان ١٩٩٥ للتوصل إلى اتفاقية حول ذلك المجال، إلا أنه بحلول ذلك التاريخ لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. وفي نهاية الأمر تم التوصل إلى اتفاقية انتقالية وسيطة فقط حول الخدمات المالية interim agreement يوم ٢٨ جويليه ١٩٩٥، على اعتبار أن النتائج المتوصل إليها لم تكن مرضية.

تقرر بعد ذلك إجراء المزيد من التفاوض لمدة سنتين؛ أي إلى حدود سنة ١٩٩٧، حيث رأت الولايات المتحدة أن أسواق بعض الدول النامية ما زالت غير جاهزة لتحرير الخدمات المالية(١). وأعطي الحق للدول الأعضاء في تعديل أو حتى تغيير التزاماتهم المتعلقة بالقطاع المالي خلال تلك الفترة الانتقالية، وكذا الاستثناءات ما دامت الاتفاقية غير نهائية.

انطلقت المفاوضات مرة أخرى حول الخدمات المالية في أبريل ١٩٩٧ وأعطيت الفرصة للدول الأعضاء لتحسين أو تعديل أو سحب أي التزام في المجال المالي خلال الفترة من ١ نوفمبر ١٩٩٧ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩٧. وتم التوصل في هذا التاريخ الأخير، أي ٩٧/١٢/١٢ إلى الاتفاقية النهائية حول الخدمات المالية ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في ظل م. ت. ع. تم الاتفاق على ٥٦ جدول التزامات تابعة لـ ٧٠ عضواً في المنظمة و١٦ قائمة للاستثناءات المتعلقة بمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، حيث تم إلحاقها بالبروتوكول الخامس المتعلق بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. فتح المجال بعد ذلك للدول وإلى غاية ٢٩ جانفي ١٩٩٩ للمصادقة على تلك الاتفاقية، حيث صادق ٥٢ عضواً على البروتوكول بحلول ذلك التاريخ ودخل حيز التنفيذ في ١ مارس ١٩٩٩. وأبقى مجلس التجارة في الخدمات المجال مفتوحا للـ ١٨ عضواً الآخرين للمصادقة على البروتوكول حتى ١٥ جوان ١٩٩٩.

(١) WTO, Agreement on Financial Services, 1997, p. 1, in: (www.fin.gc.ca/gats/gats-1e.html)

ومع نهاية سنة ٢٠٠٥ وبداية سنة ٢٠٠٦ بدأت محادثات أخرى حول السلع والخدمات في ظل م. ت. ع. في كل من هونك كونغ ولوكسمبورغ. إذ توصلت الدول المشاركة في مفاوضات هونك كونغ في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ما عرف بـ "إعلان هونك كونغ"، للمفاوضات حول السلع والخدمات، حيث قدمت كل من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي تعهدات بتحرير أوسع لأسواقها للسلع والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية. كما جاء في الإعلان أنه على الدول الصناعية أن تفتح أسواقها أمام السلع والخدمات المستوردة من الدول النامية والدول الأقل نمواً[١]. ويرى البعض أن نتائج مفاوضات هونغ كونك جاءت أقل بكثير مما كان منتظراً، نظراً لوجود خلافات كثيرة وشائكة لم يتم الاتفاق بشأنها بين الدول المتفاوضة[٢]. أما في لوكسمبورغ فقد ركز المتفاوضون أكثر على الخدمات المالية ولم يتوصلوا أيضاً إلى اتفاق نهائي حول المواضيع المطروحة للنقاش إلى حد تحرير هذه السطور.

وعلى العموم فقد لوحظ أن هناك العديد من أوجه التحسن قد طرأت على قطاع الخدمات المالية منذ دخول تلك الاتفاقية حيز التطبيق مثل تخفيف القيود حول ملكية الأجانب للمؤسسات المالية المحلية. كما مس التحسن جميع جوانب القطاع؛ أي الخدمات البنكية، التأمين والأدوات والأسواق المالية. فهذه الاتفاقية مهمة بالفعل لأنها تنظم ٩٥٪ من جميع الخدمات المالية العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب يعتقدون أنه لولا الضغوط العديدة الممارسة من قبل لوبيات قوية، أمريكية بالأساس، لما تم التوصل إلى اتفاقية تحرير الخدمات المالية سنة ١٩٩٧. تمثل اللوبي الأول في مجمع الماليين الأوائل Financial Leaders Group أو كما يعرف اختصاراً بـ FLG، حيث يتكون أعضاؤه من ممثلي أهم المؤسسات المالية الرائدة في العالم من كندا،

---

(١) The WTO Cell Newsletter, Vol. 1, Nº 3, 4, Nov-Dec., 2005, p.1, in: (www.sawtee.org/pdf/Trade%20insight)

(٢) محمد ناجي التوني، هل وصلت مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى طريق مسدود: دراسة تحليلية لجولة مفاوضات الدوحة، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد ٨٩، ٢٠٠٧، ص ٣٣-٣٥.

الاتحاد الأوروبي، هونغ كونغ، اليابان، سويسرا والولايات المتحدة. تأسس هذا الاتحاد بغرض حمل الدول الأعضاء على إدراج الخدمات المالية ضمن مفاوضات م. ت. ع. ومن أهم أفراد ذلك اللوبي العالمي لصناعة الخدمات المالية أيضاً: التحالف الأمريكي لصناعة الخدمات US Coalition of Services Industry أو كما يعرف اختصاراً بـ USCSI، حيث كان يعمل جنباً إلى جنب مع وزارة التجارة الأمريكية من أجل دفع ممثلي الولايات المتحدة في المفاوضات وحملهم على فرض تحرير القطاع المالي، ولا سيما ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق وإقامة معايير جديدة للرقابة والإشراف. كما كان للاتحاد الأوروبي لوبيا آخر تأسس سنة ١٩٩٩ وهو المنبر الأوروبي للخدمات European Services Forum أو كما يعرف اختصاراً بـ ESF، الذي أسس هو الآخر بغرض الضغط على الحكومات الأوروبية من أجل العمل على تحرير صناعة الخدمات المالية في إطار م. ت. ع، حيث كان يعمل مع اللجنة الأوروبية ووزارات المالية والبنك المركزي الأوروبي لتحقيق الهدف نفسه(١).

ب – تركيبة الخدمات المالية في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

لقد سبق أن تعرضنا في المطلب الأول من هذا المبحث إلى تعريف الخدمات المالية؛ إذ قسمت هذه الأخيرة إلى ٣ أنواع رئيسية، أي التأمين والأنشطة المتصلة به، الخدمات المصرفية، وخدمات الأسواق المالية وما يتصل بها(٢). كما يتم توريد الخدمات المالية وفقاً للأنماط الأربعة التي سبق التعرض لها، أي التوريد عبر الحدود، انتقال الخدمة، الوجود التجاري، وانتقال شخص طبيعي.

ولقد اختلفت التزامات الدول فيما يتعلق بتحرير القطاعات والقطاعات الفرعية sub-sectors، انظر الجدول القادم. فمن بين الدول الـ ٨٤ التي قدمت التزامات في تجارة الخدمات المالية نجد، مثلاً، أن ٨٠٪ التزمت تحرير قطاع إعادة التأمين في حين لم تلتزم إلا ٤٦٪ فقط تحرير نشاط التسوية والتقاص في الأسواق المالية.

---

(١) Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., pp. 21, 22, 26.

(٢) See also: - Kono, M., & others, op, cit, and:
- www.wto.org/english/docs-e/legal-e/26-gats

جدول رقم ٣: الالتزامات الخاصة بحسب القطاعات الفرعية

القطاع/الفرع	عدد الدول	٪ من حصة الدولة
التأمين والخدمات المتصلة به	٧١	٨٥
التأمين المباشر	٦٢	٧٤
التأمين على الحياة	٥٩	٧٠
التأمين غير التأمين على الحياة	٦١	٧٣
إعادة التأمين والتخلي	٦٧	٨٠
الوساطة في التأمين	٤٥	٥٤
الخدمات المكملة للتأمين	٤١	٤٩
الخدمات المصرفية والمالية	٧١	٨٥
القبولات والودائع	٦٧	٨٠
الإقراض بكل أنواعه	٦٧	٨٠
الإيجار المالي FL	٥٥	٦٥
المدفوعات وخدمات تحويل الأموال	٦٠	٧١
الضمانات والالتزامات	٥٥	٦٥
التجارة للصالح الخاص ولصالح الزبائن	٥٩	٧٠
أدوات السوق النقدية	٥١	٦١
الصرف الأجنبي	٥٣	٦٣
المشتقات	٣٨	٤٥
أدوات أسعار الصرف وأدوات أسعار الفائدة	٤٢	٥٠
الأدوات القابلة للتحويل	٥٨	٦٩
أدوات متداولة وأصول مالية أخرى	٤٠	٤٨
المشاركة في الإصدارات وتسويقها	٥٥	٦٥
السمسرة في الأموال	٤٢	٥٠
إدارة الأصول	٥٣	٦٣
التسوية والتقاص في الأدوات المالية	٣٩	٤٦
الاستشارات في الخدمات المالية	٥٧	٦٨
توفير وتحويل المعلومات المالية	٤٦	٥٥

Source: Kono and others, op. cit, p. 45.

من الجدول السابق يتضح أنه لا توجد أي دولة في العالم قدمت التزامات في جميع الخدمات المالية، بما في ذلك الدول التي استماتت في الدفاع عن فكرة تحرير القطاع المالي كالولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. فأقصى عدد للدول الملتزمة في مجال الخدمات التأمينية كان ٧١ دولة من بين ٨٤، وقدم العدد نفسه التزامات في المجال المصرفي وخدمات الأسواق المالية؛ حيث قدم عدد من الدول التزامات في أحد النوعين من القطاعات فقط. وعلى الرغم من ذلك يعتبر عدد الدول التي قدمت التزامات في الخدمات المالية هو العدد الثاني من حيث الأهمية في تحرير الخدمات بصفة عامة بعد القطاع السياحي مباشرة.

ولقد لوحظ أن عدداً من الدول النامية والأقل نمواً قد قدم التزامات في القطاع البنكي وبقية الخدمات المالية أكثر مما قدم في قطاع التأمين، مما يوحي بأن تلك الدول قد أعطت أولوية لتحرير ومشاركة رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية في ذلك القطاع(١).

أما فيما يتعلق بمستوى الالتزام level of commitment فقد تم التفريق بين الالتزامات الكلية، الالتزامات الجزئية وعدم وجود التزامات على الإطلاق بتحرير القطاع بمختلف فروعه من جهة، والنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية من جهة ثانية (انظر الجدول القادم). كما تباينت الدول أيضاً في استعدادها لتحرير القطاعات الخدمية المختلفة، سواء كانت مالية أم خدمية أخرى.

(١) Kono, M., and others, op. cit., p. 43.

جدول رقم ٤: مقارنة بين الالتزامات في مجال الخدمات المالية والخدمات الأخرى في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

الوحدة: ٪ من الالتزامات

الالتزامات / الأنماط[١]	النفاذ إلى الأسواق		المعاملة الوطنية	
	الخدمات المالية	الخدمات الأخرى	الخدمات المالية	الخدمات الأخرى
النمط الأول				
تحرير كامل	٩	٨	١١	٧
تحرير جزئي	١٤	٦	١١	٦
دون تحرير	٧٧	٨٧	٧٨	٨٨
النمط الثاني				
تحرير كامل	١٥	١١	١٦	١٠
تحرير جزئي	١٨	٨	١٥	٧
دون تحرير	٦٧	٨١	٦٩	٨٣
النمط الثالث				
تحرير كامل	٦	٥	٥	٦
تحرير جزئي	٣٧	١٦	٣٧	١٢
دون تحرير	٥٧	٧٩	٥٩	٨٢
النمط الرابع				
تحرير كامل	١	٠	٠	١
تحرير جزئي	٤٠	٢٠	٣٩	١٧
دون تحرير	٥٩	٨٠	٦٠	٨٢

Source: Kono & others, op. cit, p. 45.

وتعني كلمة "كامل" هنا عدم وجود أي قيود على النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، ويعني "جزئي" أن الدول التزمت بتحرير النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية ولكن مع بعض القيود، سواء فيما يتعلق بنمط واحد أو بجزء

(١) انظر تفصيلاً حول أنماط توريد الخدمات المالية في ص ١٥ و١٦ من هذا البحث.

من نشاط النمط الواحد. وفي الأخير تعني "دون تحرير" عدم التزام الدول النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة أن نسبة التحرير الكامل والجزئي ضعيفة في جميع الأنماط وفي الخدمات المالية والخدمات الأخرى على حد سواء، مقارنة بنسبة الدول التي لم تحتو جداولها على أي التزام فيما يتعلق بالنفاذ إلى أسواقها أو المعاملة الوطنية لها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الصناعية قد تقدمت بأعلى مستويات الالتزام في الخدمات المالية متبوعة بالدول الانتقالية، فالدول النامية، ثم الدول الأقل نمواً. وتمثل الاستثناء من هذه القاعدة في التزام الدول الأقل نمواً في مجال البنوك والخدمات المالية الأخرى، حيث سجلت أعلى نسبة من التزامات التحرير الكامل في مختلف الأنماط من طرف هذا الفوج الأخير من البلدان الأعضاء(١).

ج – **التنظيم على الصعيد المحلي:** ينص الملحق الخاص بالخدمات المالية على أنه لا يجوز منع أي عضو من اتخاذ إجراءات وقائية لأسباب تتعلق بالحماية أو الحيطة، بما فيها حماية المستثمرين والمودعين وأصحاب البوالص وغيرهم من الأشخاص الذين يتحمل مورد الخدمات المالية إزاءهم مسؤولية ائتمانية أو ضمان سلامة واستقرار النظام المالي في الدولة.

كما يجب على كل بلد عضو أن يعترف بإجراءات الحيطة المالية لبقية البلدان وأنه بالإمكان عقد اتفاقيات حول تلك الإجراءات، والتي يجب ألا تستخدم وسيلة للتهرب من التعهدات والالتزامات. بالموازاة مع ذلك على الأعضاء توفير الجو والفرص الملائمة للأطراف الأخرى للتفاوض والانضمام للاتفاق.

وجدير بالملاحظة هنا أن الاتفاق خال من أي إشارة إلى أنه يجب على الدول الأعضاء كشف أي معلومات سرية تتعلق بحسابات العملاء أو المؤسسات العمومية.

---

(١) Kono, M., and others, op. cit., p. 44.

د – فض المنازعات: لا تختلف عملية تسوية المنازعات في الخدمات المالية عنها في حالة الخدمات بصفة عامة. إذ ينبغي توفير فرق التحكيم المتخصصة أو التي تتوفر على الخبرة اللازمة في الميدان المالي؛ الشيء الذي يسهل عملها والنظر في المنازعات المتعلقة بالحيطة المالية وغيرها من المسائل التي تتطلب معرفة عميقة في القضايا المالية المعقدة في كثير من الأحيان. كما يستحسن إجراء مشاورات بين الأعضاء حول القضايا المتنازع فيها والتوصل إلى اتفاق حولها ودياً أو بالاستعانة بمجلس التجارة في الخدمات وجهاز تسوية المنازعات.

المبحث الثالث
انعكاسات اتفاقية الخدمات المالية على الدول النامية

لقد هللت الإدارة الأمريكية لوصول المفاوضات في جنيف إلى الاتفاق حول الخدمات المالية في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧. اتضح ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقد في البيت الأبيض صبيحة يوم ١٣ ديسمبر ٩٧؛ أي بعد سويعات قليلة من التوصل إلى تحرير أنشطة القطاع المالي المختلفة في ظل م. ت. ع. إذ عبر السفير Charlene Barshefsky مساعد الرئيس الأمريكي للسياسات الاقتصادية الدولية عن فرحته لتحقيق اتفاقية حول الخدمات المالية مؤكداً أن هذه الاتفاقية ستؤدي إلى فتح الأسواق العالمية لمقدمي الخدمات المالية الأمريكيين، بما في ذلك الخدمات المصرفية، الخدمات المتعلقة بالأسواق المالية، التأمين والمعلومات المالية(١).

انطلق مساعد الرئيس الأمريكي في تعداده لمزايا الاتفاقية المتوصل إليها من كون أن الأعضاء المتفقين يمثلون ٩٥٪ من مجموع صناعة الخدمات المالية من حيث الإيراد وأن هذا القطاع يشهد نمواً متزايداً وشمل معظم الخدمات المالية ومعظم دول العالم من أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا. كما أكد أن التعهدات التي التزمتها الدول الأعضاء تخص حوالي ١٨ ترليون دولار من الأدوات والأصول المالية و٨ ترليون دولار من القروض المصرفية العالمية وحوالي ٢,٥ ترليون دولار من إيرادات الخدمات التأمينية في كافة أقطار العالم سنة ١٩٩٧(٢).

لقد رحب الأمريكيون بهذه الاتفاقية لأن موردي الخدمات الأمريكيين هم من أقوى الموردين منافسة في العالم، حيث صدروا ما مقداره ٧ مرات ما

---

(١) The white House, Office of the Press Secretary, Press briefing by Ambassador Charlene Barshfsky, Assistant to the President for International Policy, Dec. 13, 1997, p. 2, (ustreas.gov/press/releases/rr2111.htm)

(٢) The white House, op. cit. p. 3,

استوردوا من خدمات مالية وأن صناعة الخدمات المالية الأمريكية قد نمت بسرعة ٤ مرات السرعة التي نما بها الناتج المحلي الإجمالي منذ ١٩٧٧ وحتى سنة ١٩٩٧، الشيء الذي جعل أمريكا أول دولة في العالم في صناعة الخدمات المالية(١). وبذلك يمكن القول إن الدول المتقدمة هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية.

المطلب الأول
الانعكاسات الإيجابية لتحرير الخدمات المالية على الدول النامية

لا يمكن الجزم بأن اتفاقية الخدمات المالية تخلو من الجوانب الإيجابية تماماً بالنسبة للدول النامية. فمن الجوانب الإيجابية نذكر ما يلي(٢):

أ - **الاستثناءات الممنوحة للدول النامية:** أعطيت الدول النامية والدول الأقل نمواً مهلة ١٠ سنوات بدل ٦ سنوات الممنوحة للدول المتقدمة ابتداء من سنة ١٩٩٥ فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، وذلك في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بصفة عامة، ومن بينها الخدمات المالية طبعاً.

ب - **تشجيع التكتل الاقتصادي:** شجعت الاتفاقية على إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مع اتخاذ إجراءات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة أعضائه في مجال الخدمات، شأنها في ذلك شأن السلع.

ج - **المساعدة على زيادة النمو الاقتصادي:** أثبتت بعض الدراسات أن انفتاح الاقتصاديات النامية أدى إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي فيها. كما

---

(١) The white House, op. cit. p. 3,

(٢) العديد من المراجع منها:

- شومان، ع. ش.، مرجع سابق، ص ١٥٢ وما بعدها، و: أسامة، عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٢٩٩ وما بعدها، و:

- Kono, M., and others, op. cit., pp. 17-22.

أثبتت بحوث أخرى أن تحرير قطاع الخدمات قد أدى إلى فوائد اقتصادية جمة، كما أوضحت أن تحرير الخدمات المالية كان له آثار إيجابية على الدخل والنمو، وذلك بسبب التخصص في بعض الأنشطة دون غيرها، الشيء الذي يوفر للبلد النامي المعني الميزة النسبية في تلك الأنشطة. كما يؤدي ذلك في الغالب إلى انتشار الخبرة والتكنولوجيا واقتصاد الوفرة وتحسين الوساطة المالية وتخصيص الموارد. فغانا – على سبيل المثال – وبعد أن انطلقت فيها الإصلاحات الاقتصادية والتصحيحات الهيكلية، بما في ذلك إصلاح القطاع المالي، ارتفع معدل النمو من –١٪ خلال السبعينيات من القرن الماضي إلى + ٥٪ خلال الفترة ١٩٨٣– ١٩٩٠[١].

د – تؤدي **المنافسة**، بما في ذلك المنافسة من قبل الموردين الماليين الأجانب، إلى تحسين طرق الإدارة وتصبح الشركات أكثر كفاءة وتقلل من التكاليف وتزيد من نوعية الخدمة وتخفض العمولات المطبقة وتحسن من إدارة المخاطر.

هـ – مع **تحرير** الخدمات المالية يتنافس الموردون على تحسين الاستشارة للمودعين، تتطور المحاسبة ومعالجة المعلومات المالية بفعل التكنولوجيا التي يدخلها الأجانب إلى الأسواق النامية. كما يدخلون أدوات مالية جديدة تمكن من التنويع وتعظيم optimization صيغ التمويل والتأمين والتحوط. كما يرفع التحرير من حجم الصفقات ويزيد من عدد الأدوات المالية المستعملة في الدول النامية ويقلل من التذبذب والتعرض للصدمات shocks.

و – **توسيع وتعميق الأسواق** المالية النامية بفعل الخبرة الواسعة للموردين الأجانب، الشيء الذي يزيل التشنجات distortions ويحسن من تخصيص الموارد واستقرار النظام المالي. كما يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى انسياب رؤوس الأموال من الدول التي تسجل فائضاً نحو تلك التي تسجل عجزاً؛ أي تتاح فرصة تصدير الأموال من طرف الدول ذات الادخار المرتفع

(١) Capur et al, Gana's Adjustment and Growth, 1983-91, in: Kono, M., and others, op. cit., p. 17.

نسبياً، مما يؤدي أيضاً إلى التخصيص الكفء لمصادر التمويل على المستوى الدولي.

ي – يؤدي **تحرير حساب رأس المال** إلى كفاءة الاقتصاد العالمي وتحسين تخصيص المدخرات العالمية وتوجيهها إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، الشيء الذي يزيد من رفاهية المجتمع كله. في هذا الصدد يقول Stanley Fischer، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، إن إيجابيات تحرير حساب رأس المال (ح. ر. م) أكثر من سلبياته وعلى الدول التي ترغب في تحرير هذا الحساب أن تستعد لذلك، ولا سيما بالنسبة للجهاز المالي[١].

المطلب الثاني

الانعكاسات السلبية لتحرير الخدمات المالية على الدول النامية

بينما يرى بعض الباحثين أن إيجابيات تحرير الخدمات المالية تفوق سلبياته يرى البعض الآخر العكس تماماً. على العموم يمكن التعرض إلى الانعكاسات السلبية التالية على الدول النامية[٢]:

أ – **استقلالية البنك المركزي**: فعلى الرغم من أن اتفاقية الخدمات لم تمنع الدول الأعضاء من اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية لضمان استقرار النظام المالي لها وحماية المودعين والمستثمرين، فإنه يمكن اعتبار بعض الإجراءات التي تتخذها دولة ما بمنزلة القيود التي تفرض على موردي الخدمات من دولة أخرى. لهذا يفقد البنك المركزي أو السلطة النقدية التي اتخذت تلك الإجراءات

---

(١) Singh, Ajit, op. cit., pp. 4, 5.

(٢) العديد من المراجع أهمها:

– نزال العبادي، عبد الناصر، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية دار الصفاء، عمان، ١٩٩٩، ص. ١٨٦ وما بعدها، و:

- Lipke, I., and Stichele, M.V, op. cit., pp. 33-

- Claessens, Stijn, Klingebiel, Daniela, Competition and Scope of Activities in Financial services World Bank Research Observer (the), Vol. 16, Nº 1, Spring 2001, pp. 22-25.

استقلاليتها، حيث يمكن للبلد الثاني أن يقاضيها ويطلب التعويض عن الأضرار المترتبة على تلك الإجراءات.

ب – المنافسة الدولية: لا شك أن المصارف وشركات التأمين وغيرها من موردي الخدمات المالية من الدول النامية لا تقوى على مواجهة المنافسة الأجنبية، لما تملكه تلك المؤسسات من ميزة نسبية وإمكانيات مادية ومالية وبشرية وتكنولوجية ضخمة لا قبل لمثيلاتها في الدول النامية بمواجهتها. فالتجربة الواسعة التي تتوفر عليها في المجال المصرفي والتأمين والأسواق المالية وتوفير ونقل المعلومات المالية وغيرها من المجالات والقدرة التنافسية العالمية التي توظفها في تقديم خدمات متميزة وضغط التكاليف، كلها عوامل تشكل خطراً حقيقياً على مقدمي الخدمات من الدول النامية. إذ قد يؤدي ذلك إلى رفع تكاليف المؤسسات المحلية كالبنوك وخروج العديد منها من السوق، الشيء الذي سيربك السياسات التنموية والبرامج المسطرة من قبل ويزيد من سيطرة المستثمرين الأجانب على القطاع المالي الوطني. كما ينتظر أن تسيطر المؤسسات المالية الأجنبية على الأسواق المحلية وتستعمل الوضعية الاحتكارية والميزة النسبية لها للتقليل من المنافسة في القطاع المالي.

ج – اضطراب القطاع المالي: لقد اقترنت عملية تحرير حساب رأس المال والخدمات المالية بصفة عامة بعدم الاستقرار في القطاع المالي وبالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال التسعينيات من القرن الماضي. إذ كان لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل انعكاسات سلبية وخيمة على العديد من اقتصاديات الدول النامية، الشيء الذي يستدعي مراقبتها من قبل الدول المستقبلة. فالأموال قصيرة الأجل متذبذبة؛ تدخل بسرعة إلى الدول النامية كما أنها تخرج بسرعة أيضاً، مما يربك اقتصادياتها ويزيد من مظاهر المضاربة فيها.

فمخاطر تحرير الخدمات المالية متعددة ومعقدة، فمنها مخاطر انهيار العملات ومخاطر العدوى والاستجابة المبالغ فيها من قبل الأسواق المالية النامية والأزمات المصرفية في مختلف أنحاء العالم.

جدول رقم ٥: تكاليف الأزمات المصرفية للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، دراسة مقارنة الوحدة:٪ من ن.م.ج

البلد	فترة الأزمة	التكلفة
الدول الصناعية	–	–
فلندا	١٩٩١-١٩٩٣	٨
النرويج	١٩٨٧-١٩٨٩	٤
السويد	١٩٩٠-١٩٩٣	٦,٤
الولايات المتحدة	١٩٨٤-١٩٩١	٣,٢
الدول الانتقالية	–	–
استونيا	١٩٩٢-١٩٩٤	٢
المجر	١٩٩١-١٩٩٥	١٠
كازاخستان	١٩٩١-١٩٩٥	٥
الدول النامية	–	–
إفريقيا	–	–
بنين	١٩٨٨-١٩٩٠	١٧
ساحل العاج	١٩٨٨-١٩٩١	٢٥
غانا	١٩٨٣-١٩٨٩	٦
سنغال	١٩٨٨-١٩٩١	١٧
آسيا	–	–
إندونيسيا	١٩٩٢-١٩٩٤	٢
ماليزيا	١٩٨٥-١٩٨٨	٥
الفلبين	١٩٨١-١٩٨٧	٣
أمريكا اللاتينية	–	–
الأرجنتين	١٩٨٠-١٩٨٢	٥٥,٥
الشيلي	١٩٨١-١٩٨٣	٤١,٢
كولومبيا	١٩٨٢-١٩٨٧	٥
يورغواي	١٩٨١-١٩٨٤	٣١,٢
فنزويلا	١٩٩٤-١٩٩٥	١٣

Source: Caprio & Klingebiel, in: Kono & others, op., cit, p. 24, and: Singh, A., op., cit, p. 11.

من الجدول السابق تتضح النتائج الكارثية التي تجلبها الأزمات المصرفية في بعض الحالات، كما حدث في كل من الأرجنتين ٥٥,٥٪، الشيلي ٤١,٢٪، ويورغواي ٣١,٢٪، من الناتج المحلي الإجمالي. ومعروف أن مثل هذه الأزمات تنعكس سلباً على مستوى التشغيل والنمو الاقتصادي وكذا على الوساطة المالية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

في هذا المنحى توصل الباحثان Kaminsky وReinhart إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأزمات البنكية وأزمات العملات، وأن عملية تحرير القطاع المالي تلتها دائماً الأزمات البنكية. كما وجدا أنه في حالة النظام المصرفي غير المتطور إلى حد ما، فإن تحرير حساب رأس المال يجعل البنوك معرضة أكثر للمخاطر وتقل مقاومتها للصدمات الخارجية(١). فكوريا – على سبيل المثال – استطاعت أن تتجنب الأزمات المالية خلال الثمانينيات من القرن الماضي، أما بعد تحرير نظامها المالي خلال التسعينيات فقد عانت أزمة مالية حادة. الصين استطاعت هي الأخرى أن تتجنب الأزمات المالية التي ضربت آسيا بفرض قيود على الخدمات المالية، خاصة الإقراض، واعتماد إجراءات احترازية وعدم تحرير عمليات حساب رأس المال، ولا سيما تدفقات المحافظ portfolio flows. وبذلك فقد تجنبت العديد من المشكلات الاقتصادية مثل البطالة والإنتاج وتدفقات رؤوس الأموال وغيرها من الآثار السيئة التي يجلبها عدم الاستقرار المالي(٢).

كما لوحظ أن عدم الاستقرار في القطاع المالي يزداد بزيادة التوسع في منح القروض قصيرة الأجل والمشكوك في تحصيلها، كما حدث في الأزمة الآسيوية؛ الشيء الذي يحتم إجراء التحرير في القطاع المالي بصورة تدريجية. ولقد أسهمت البنوك الأجنبية في استيراد بعض المخاطر، كما هو الحال عندما قامت بمنح قروض بالعملات الأجنبية؛ مما زاد من ارتفاع نسبة التدفقات الداخلة

(١) Kaminsky, G., Reinhart, M.C., The Twin Crises: The Courses of Banking and Balance-of-Payment Problems, in: Singh, A., op. cit., p. 9.

(٢) Eichengreen, B., op. cit., p. 357.

والخارجة من رؤوس الأموال وأثر على موازين المدفوعات وزاد من تذبذب الأسواق المالية. الشيء نفسه تقريباً يمكن أن يقال عن زيادة شراء الأدوات المالية من الدول الأجنبية وزيادة تحويل البنوك وشركات التأمين عائداتها إلى الخارج، أي دون إعادة استثمارها.

د – يختار موردو الخدمات المالية الأجانب **أجزاء السوق market segments الأكثر ربحية**؛ الشيء الذي يدفعهم مثلاً إلى الامتناع عن تقديم الخدمات في المناطق الريفية وبعض المناطق النائية والقطاعات الاجتماعية، مما يعود بالسلب على الاقتصاد كله. ينطبق ذلك، إلى حد ما، على الوضعية التي ترتفع فيها مساهمة وملكية المستثمرين الأجانب للمؤسسات المالية المحلية. ومن أهم سلبيات ذلك خروج هؤلاء المستثمرين بمجرد انخفاض العائد في بلد ما، مما يربك أسواق الخدمات المالية ويحدث عجزاً في حساب رأس المال. كما ثبت أن المصارف الأجنبية لم تزد من القروض في حالات تدهور الاقتصاد المستقبل economic downturn، كما اتضح أن تلك البنوك تمنح القروض إلى كبريات الشركات فقط، التي عادة ما تكون هي الأخرى تابعة لأجانب، بالإضافة إلى امتناعها تقديم القروض للمؤسسات المحلية الصغيرة[١].

هـ – تمتاز كثير من الأدوات المالية **بعدم تماثل المعلومات asymmetric information** بين المقرضين والمقترضين؛ الشيء الذي يؤدي إلى المخاطر المعنوية moral hazard والعدوى وظروف عدم التأكد وزيادة أنشطة المضاربة ومظاهر فشل التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية؛ مما يعود بالسلب على الأسواق المالية[٢]. بالإضافة إلى ذلك تنشط العديد من صناديق التحوط، التي تمتاز عملياتها بالمضاربة، في أوقات انخفاض أسعار الأسهم، الشيء الذي يزيد من المخاطر في الأسواق النامية.

---

(١) Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 40.

(٢) Singh, A., op. cit., p. 8.

و – زيادة التركيز: لقد تساهلت التشريعات في العديد من الدول خلال العشرية الأخيرة فيما يتعلق بنسبة تملك المستثمرين الأجانب لمؤسسات الخدمات المالية المحلية من بنوك وشركات تأمين وغيرها من موردي الخدمات المالية. فمع الانفتاح الاقتصادي للدول النامية سمحت تلك التشريعات بنسبة تملك للأجانب وصلت إلى ٤٩٪ من رأس المال، لكن مع زيادة التنافس بين تلك الدول في جلب رؤوس الأموال الأجنبية راحت التشريعات ترفع من تلك النسبة إلى أن وصلت في بعض الدول إلى ١٠٠٪. وهذا يعني قبول تملك المستثمرين الأجانب للمؤسسات المالية الوطنية كلية. وعلى الرغم مما يعود على الدول المستقبلة من إيجابيات مثل نقل المعارف know-how إلى المؤسسات المالية المحلية وتحسين تخصيص الموارد، فإنه ينتظر أن تتركز أو تتجمع معظم الخدمات المالية لدى عدد قليل من المؤسسات. في هذا الصدد يرى بعض المحللين أنه لا يبقى في الساحة إلا ما بين ٥ إلى ١٠ بنوك في العالم، حيث قرر بنك Citigroup، على سبيل المثال، أن يوصل عدد زبائنه إلى مليون زبون في غضون ١٠ سنوات.

فالسماح بتملك الأجانب للبنوك والمؤسسات المالية في الدول النامية سيجعل الخدمات المالية في يد قلة من اللاعبين الكبار[١] big players. سيؤدي هذا التركيز في ملكية تلك المؤسسات إلى ارتفاع أسعار الخدمات المالية بالنسبة للأعوان الاقتصاديين وارتفاع تكاليف الرقابة وإدارة النظام المالي بصفة عامة بالنسبة للسلطات المختصة. كما قد تتجه العديد من الكفاءات والموظفين القدامى، أو ما يعرف بهجرة الأدمغة، من المؤسسات المحلية إلى المؤسسات الأجنبية تاركة وراءها فراغاً لا يمكن تداركه في الأمد المتوسط على الأقل.

خاتمة:

إن الآثار المترتبة على تحرير حساب رأس المال بصفة عامة وتحرير صناع الخدمات المالية بصفة خاصة غير معروفة مسبقاً بدقة، ولا سيما

(١) Lipke, I., Stichele, M.V, op. cit., p. 37.

بالنسبة للدول النامية. لهذا على هذه الأخيرة ألا تتسرع في تحرير قطاعها المالي؛ إذ اتضح أنه كثيراً ما ارتبطت عملية التحرير بعدم استقرار النظام المالي وزيادة ضغوط وفقاعات المضاربة bubbles وانتقال العدوى، وعمّق من عدم تماثل المعلومات بين دول الشمال والجنوب أو بين المقرضين والمقترضين، الاختيار الخاطئ adverse selection، المخاطر المعنوية moral hazard ومشكلات الوكالة، الشيء الذي نشر عدم التأكد وفقدان الثقة في الأسواق المالية وفشل التنسيق بين السياسات الوطنية والدولية وعمق أزمات العملات والاضطرابات في مجال المصارف؛ أي أدى ذلك إلى الأزمات المالية المعروفة، التي ضربت العديد من بقاع العالم، مما أثر سلباً على مستوى العمالة، النمو الاقتصادي، الوساطة المالية، إرباك الأسواق المالية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. كما اقترنت عملية التحرير في مختلف نواحي العالم بالتذبذب في حركة رؤوس الأموال نحو الدول النامية، مما أدى إلى تذبذب مستوى الناتج المحلي الإجمالي وأربك سياسات التنمية بسبب الصدمات المالية المتوالية. فالأسواق المالية النامية محدودة الحجم والعمق وعادة ما تتأثر بخروج رؤوس الأموال ويزداد فقدان الثقة فيها بزيادة سياسات التحوط hedging للمستثمرين الأجانب غير المتعودين على تلك الأسواق.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لضعف القوة التفاوضية للدول النامية من جهة وتواضع القدرة التنافسية لصناعة الخدمات المالية فيها من جهة ثانية، فإنه من المنتظر جداً أن توجه اتفاقيات تحرير الخدمات المالية مستقبلاً ومتى أتيحت الفرصة، كما وجهت في الماضي، لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى التي تسيطر على معظم أنشطة هذه الصناعة بواسطة شركاتها العملاقة التي تتوفر على إمكانيات مالية وبشرية وتكنولوجية هائلة لا قبل لشركات الدول النامية بمجابهتها. ومن الأمثلة الحية التي تبقى دائماً عالقة في الأذهان، والمتعلقة بوهمية تحرير الخدمات بصفة عامة، ما لاقته شركة موانئ دبي الإماراتية من رفض شديد من قبل السلطات الأمريكية عندما فازت بصفقة إدارة بعض الموانئ الأمريكية في إطار تحرير تلك الخدمات، الشيء الذي أرغمها على التخلي عن

ذلك في مارس ٢٠٠٦. أضف إلى ذلك أن الحكومات الغربية مدفوعة في مفاوضات م. ت. ع بلوبيات lobby صناعة الخدمات المالية المتمثلة في كبريات الشركات المتخصصة في المجال المالي، والتي ازدادت المنافسة بينها، مما حتم عليها البحث عن أسواق أخرى، ولا سيما الاتجاه نحو الأسواق الناشئة؛ إذ أنستها المنافسة المتطاحنة فيما بينها في التوجه الذي تريد أن تسلكه الجولات الأخيرة من مفاوضات م. ت. ع، والذي كان من المفروض أن يكون نحو التنمية، أي توجيه طاقات صناعة الخدمات المالية نحو دفع عجلة التنمية للدول النامية، أو على الأقل التصرف بما لا يتنافى واستراتيجياتها التنموية.

أما ما يتعلق بتحرير هذه الصناعة في الدول النامية، ونظراً لأن لكل بلد خصوصياته وظروفه الخاصة، فلا توجد وصفة عالمية لإستراتيجية مثلى لتحرير الخدمات المالية فيها وتعظيم المنافع من وراء ذلك. لكن على العموم نرى أنه يستحسن أن تتبع الخطوات التالية:

- اختيار الوقت الملائم timing لتحرير صناعة الخدمات المالية فيها وتتجنب فترات الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية؛ إذ يمكنها البدء بتحريرها عندما تكون في وضعية اقتصادية كلية مريحة، أي في أثناء الاستقرار الاقتصادي. فالتوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي هما من أهم شروط الاستفادة من تحرير صناعة الخدمات المالية وعولمة الأسواق المالية.

- السلطات العمومية مطالبة بمراقبة القطاع المالي بصفة عامة. فتحرير التجارة في الخدمات المالية تختلف عن تحرير تجارة السلع والخدمات الأخرى. لهذا فهي ملزمة بمراقبة تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وتختار النوع الأكثر استقراراً، إن توفر الاختيار طبعاً. وتفرض قيوداً صارمة على التدفقات قصيرة الأجل أو تحررها جزئياً على أكثر تقدير، لما لها من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، ولا سيما بالنسبة لذلك النوع المعروف بالأموال الساخنة، لما

تحدثه من إرباك للأسواق المالية وإضرار بالبرامج التنموية والمضاربة على العملات والهزات البنكية والمالية بصفة عامة.

- تطوير صناعة الخدمات المالية في الدول النامية وتوفير الإمكانيات لها بما يخدم أهداف التنمية الوطنية، خاصة قطاعات المصارف، التأمين والأسواق المالية. فمن دون الإمكانيات البشرية والمالية والتكنولوجية الضرورية ستسيطر الشركات العالمية على أسواق الخدمات المالية للدول النامية، لما تتوفر عليه من ميزات نسبية وقدرات تنافسية هائلة. إذ يصبح تدعيم وتقوية الموردين المحليين وكذا الهياكل التنظيمية والرقابية، من ضرورات التصدي للمنافسة القوية المنتظرة من فتح سوق الخدمات المالية أمام الاستثمار الأجنبي. فالموردون المحليون لتلك الخدمات ومن ورائهم حكوماتهم مطالبون بعدم الرضوخ للضغوط التي تحاول الدول الصناعية ممارستها على الدول النامية.
- تتطلب عملية تحرير الخدمات المالية للدول النامية التحضير الجيد لها وتوفير إستراتيجية واضحة، بما في ذلك إتمامها في ظروف الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتحضير القاعدة التشريعية لتنظيم رقابة فعالة على تجارة الخدمات المالية ودراسة معمقة لسياسات القروض لتجنب التوسع في الإقراض الناتج عن السياسات النقدية المتساهلة، وذلك بغرض تخفيض المخاطر.
- أن تتم عملية التحرير بصورة تدريجية كتحرير بعض الأنشطة التي يتوفر فيها البلد على ميزة نسبية وقدرة تنافسية دون غيرها في المرحلة الأولى، وتحرير بقية الأنشطة عندما تستعد لذلك. كما ينصح بتنسيق كل ذلك مع بقية برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المختلفة.

خلاصة القول، على الدول النامية توفير الشروط الضرورية لتحرير صناعة الخدمات المالية على أراضيها وتشارك من موقع قوة في المفاوضات التي تجري تحت مظلة م. ت. ع، والتي يجب أن تمتاز بالشفافية قدر الإمكان. وعلى الدول الصناعية أن تقدم تنازلات ليس في مجال الخدمات المالية فقط وإنما في

بقية المجالات أيضاً، الشيء الذي يزيد من انسياب رؤوس الأموال عبر الحدود ويخفض تكلفة التمويل ويحسن من كفاءة تخصيص الموارد.

References

- Aftalion, Florin, & Poncet, Patrice, Les Futures sur Taux dIntérêt: Le MATIF, PUF, 1991.
- Auh, S., et al., Co-Production and Customer Loyalty in Financial Services, Journal of Retailing (2007), doi: 10.1016/j.jretai.2007.03.001 (www.sciencedirect.com)
- Blondal, Sveinbjorn, & Christiansen, Hans, The Recent Experience with Capital Flows to Emerging Market Economies, OECD Working Paper Nº ECO/WKP(99)3, 1999.
- Canhoto, A.I., Backhouse, J., Profiling under Conditions of Ambiguity: An Application in the Financial Services Industry, Journal of Retailing and Consumer Services (2007), doi: 10.1016/ j.jretconser.2007.02.006, (www.elsivier.com/locate/j.retconser) or (www.sciencedirect.com)
- Claessens, Stijn, & Klingebiel, Daniela, Competition and Scope of Activities in Financial services World Bank Research Observer (the), Vol. 16, Nº 1, Spring 2001.
- Dominick Salvatore, International Economics, 4 th ed., Macmillan, 1990.
- de Brunhoff, Suzane et al., La Mondialisation Financière: Genèse, coût et enjeux, Syros, 1996.
- Eichengreen, Barry, Capital Account Liberalization: What Do Cross-Country Studies Tell Us? The World Bank Economic Review? Vol. 15, Nº 3, 2001.
- Gallo,M., Gardner, P.D., Triggers for a Flexible Approach to Project Management within UK Financial Services, International Journal of Project Management of Project Management, Vol. 25, 2007, (www.elsivier.com/locate/ijproman) or (www.sciencedirect.com)
- Gulamhussen, M.A., Choice of Scale by Banks in Financial Centers, International Business Review (2007), doi: 10.1016/j.ibus-trev.2007.04.002, (www.elsivier.com/locate/ibustrev) or (www.science-direct.com)

- Kono, M., & others, Opening Markets in Financial Services and the Role of the GATS, WTO special Studies, 1997, in: (www.ppl.nl/hugo/wtobibliographygatsgeneral.htm).
- Kose, M. Ayhan, & Prasad, Eswar, Liberalizing Capital Account Restrictions, Finance & Development, September 2004.
- Kousaridas, A., et al., An open Financial Services Architecture based on the Use of Intelligent Mobile Devices, Electronic Commerce Research and Application (2007), doi: 10.1016/j.elerap.2007.04.003 (www.elsivier.com/locate/ecra) or (www.sciencedirect.com)
- Lipke, Isabel, & Vander Stichele, Myriam, Financial Services in the WTO: License to Cash, WEED, 2003, in: (www.weed-online.org/publikationen/arbeitspapiere/index_alle.html?sorttyp=arbeitspapiere)
- Primo Braga A. Carlos, The Impact of the Internationalization of Services on Developing Countries, Finance & Development, March 1996.
- Root, R. Franklin, International Trade and Investment, 4 th ed., 1978.
- Singh, Ajit, Capital Account Liberalization, Free-long Term Capital Flows, Financial Crises and Economic Development, ESRC Centre for Business Research, University of Cambridge, Working Paper Nº 245, Dec. 2002.
- White House (The), Office of the Press Secretary, Press briefing by Ambassador Charlene Barshfsky, Assistant to the President for International Policy, Dec. 13, 1997, in: (ustreas.gov/press/releases/rr2111.htm)
- WTO, What is GATS, 1997, in: (www.gatswatch.org).
- WTO, Which Countries Participate? 1997, in: (www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm)
- WTO, Scheduling of initial Commitments in Trade in Services GATS, 1997, in: (www.en.wikipedia.org/wiki/General_Agreement_on_Tariffs_and_Trade)
- WTO, What is the Main Purpose of the GATS, in: (www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm) (www.en.wikipedia.org/wiki/General_Agreement_on_Tariffs_and_Trade)
- WTO, Financial Services Negotiations: The results of the financial

services negotiations under the General Agreement on Trade in Services [GATS), in: (www.wto.org/english/res_e/booksp_e/nonwto-pub_e).
- WTO, Agreement on Financial Services, 1997, in: (www.fin.gc.ca/gats/gats-1e.html).
- The WTO Cell Newsletter, Vol. 1, Nº 3, 4, Nov-Dec., 2005, p.1, in: (www.sawtee.org/pdf/Trade%20insight)
- Yeager, T.J., Yeager, F.C., Harshman, E., The Financial Services Modernization Act: Evolution or Revolution? Journal of Economics & Business, Vol. 59, 2007.

Websites

- www.weed-online.org/publikationen/arbeitspapiere/index-alle.html?-sorttyp = arbeitspapiere
- www.en.wikipedia.org/wiki/General-Agreement-on-Tariffs-and-Trade
- www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm
- www.ppl.nl/hugo/wtobibliographygatsgeneral.htm
- www.fin.gc.ca/gats/gats-1e.html
- www.sawtee.org/pdf/Trade%20insight
- ustreas.gov/press/releases/rr2111.htm
- www.wto.org/english/docs-e/legal-e/26-gats
- www.wto.org/english/res-e/booksp-e/nonwtopub-e
- www.elsivier.com/locate/j.retconser
- www.elsivier.com/locate/ibustrev
- www.elsivier.com/locate/ijproman
- www.elsivier.com/locate/ecra
- www.sciencedirect.com

المراجع باللغة العربية:

- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٩.
- سعيد النجار، التجارة الدولية في: حاتم، سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٩.

- شومان، عدنان شوكت، اتفاقيات الجات الدولية: الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل، دمشق، ١٩٩٦.
- عبد الغني، مصطفى، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٩.
- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، ١٩٩٦.
- عبد العزيز، سمير محمد، التجارة العالمية والجات ٩٤، الطبعة ٢، مطبعة الشعاع، ١٩٩٧.
- محمد ناجي التوني، هل وصلت مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى طريق مسدود: دراسة تحليلية لجولة مفاوضات الدوحة، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد ٨٩، ٢٠٠٧.
- المجدوب، أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦.